جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:

- **الاسم واللقب: بشرى حماش**
- **الاسم واللقب: خولـــة ريغي**

بعنوان:

عمليات البنوك التجارية الجزائرية في مجال الأوراق المالية

(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج)

الأستاذ المشرف: أ. د. موسى بن منصور

أعضاء لجنة المناقشة

رحيم حسين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
موسى بن منصور	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
قطاف سهيلة	أستاذة محاضر أ.	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أهدي هذا البحث إلى كل طالب علم يسعى إلى كسب المعرفة ويخطو خطوات العلم. وإلى أمي وأبي أدام الله صحتهما ومد في عمرهما وغمرهما بالسعادة في الدنيا والاخرة، إلى أخوتي حفظهم الله، والى روحي جدتي الغالية رحمها الله واسكنها فسيح جناته.

حماش بشرى

إلى من وضع المولى –سبحانه وتعالى –الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز...

(أمي الحبيبة).

إلى خالد الذكر، الذي وفاته المنيَّة منذ عامين، وكان خير مثال لرب الأسرة،

والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي..

(أبي المُوقَّر).

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم الأعزاء

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أُجلُّهم وأحترمهم..

إلى الأستاذ المشرف الذي رافقنا في هذه الدراسة

وإلى كل من ساهم في إعداد هذه الدراسة من قريب أو من بعيد

ريغي خولة

شكر وعرفان

نشكر الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه نحمده حمدا كثيرا في المبتدئ والمنتهى.

وبعد انطلاقا من قوله تعالى :(من شكر فإنما يشكر لنفسه)) _سورة النمل:40. ومن قوله صلى الله عليه وسلم: ((من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل)) فإننا نتقدم بكامل الشكر والتقدير إلى المشرف على هذه المذكرة الأستاذ القدير (أ.د. موسى بن منصور) لما ابداه من جهود علمية وأراء سديدة، وإلى الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم، ولم يألوا جهداً في سبيل المعرفة والعلم. والشكر موصول إلى جميع اساتذة لجنة المناقشة، وإلى كل عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذين لم يبخلوا علينا بأي معلومة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية على ضوء تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث تم الاعتماد على أسلوب المقابلة مع عدد من إطارات البنك محل الدراسة كأداة لجمع المعلومات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمحورت حول أن دور البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية يكمن في إدارة البورصة وتنشيط سوق التداول والإصدار، فهي تدخل في إدارة البورصة كأحد أهم المؤسسين والمساهمين وفي سوق الاصدار تساهم في جميع عمليات الاشهار والدعاية وأما في تنشيط سوق التداول تمتهن مهنة الوساطة وتشرف على جميع عمليات بيع وشراء الأوراق المالية لحساب العملاء.

الكلمات المفتاحية: عمليات البنوك التجارية الجزائرية، الأوراق المالية، سوق الأوراق المالية الجزائرية.

Abstract:

This study aimed to clarify the role played by the Algerian commercial banks in the stock market in the light of the experience of the Bank of Agriculture and Rural Development, and for that, both the descriptive analytical approach and the case study approach were relied upon, whereby the interview method was relied upon with a number of executives of the bank in question. The study as a tool for collecting information.

The study reached several results centered around that the role of the Algerian commercial banks in the stock market lies in the management of the stock exchange and the revitalization of the trading and issuance market. She enters the management of the Stock Exchange as one of the most important founders and shareholders, and in the issuance market, she participates in all publicity and publicity operations. As for activating the trading market, she is a brokerage profession and supervises all the buying and selling of securities for the account of clients.

Keywords: Algerian commercial Bank Operations, Securities, Algerian stock market

قـــائـــمـــــة المـــحـــــتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	**V**
قائمة المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**II**
قائمة الأشكال	**III**
مقدمة	أ_د
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية وسوق الأوراق المالية الجزائرية	**04**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية الجزائرية	**06**
المبحث الثاني: ماهية سوق الأوراق المالية الجزائرية	**15**
المبحث الثالث: مجالات تدخل البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية	**34**
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج	**47**
المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج	**49**
المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية والريفية في سوق الأوراق المالية الجزائرية	**57**
الخاتمة	**66**
قائمة المراجع	**69**
فهرس المحتويات	**74**

قـــائـــــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الشركات المسجلة في السوق الرئيسية من خلال سندات رأس المال	31
02	الشركات المسجلة في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سندات رأس المال	32
03	الشركات المسجلة من خلال سندات الدين	32
04	سندات الخزينة المدرجة في بورصة الجزائر	33

قـــائـــــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع البنوك التجارية في الجزائر	12
02	وظائف البنوك التجارية في الجزائر	14
03	أقسام سوق الأوراق المالية الجزائرية	25
04	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج	56

مقدمة

تمهيد:

على غرار التطورات الحاصلة في البنوك التجارية في العالم، عرفت البنوك التجارية الجزائرية هي الأخرى تطورات في مجالات مختلفة، فإضافة إلى الوظائف التقليدية التي عُرفت بها منذ القدم أصبحت تقوم بعدة عمليات أخرى مواكبة للتطور الاقتصادي الحاصل، إلى أن وصلت إلى المعاملات في السوق المالية الجزائرية.

هذا وعلى ذكر سوق الأوراق المالية الجزائرية، فنجد أنها تتكون أساسا من هيئات تقوم بإدارة شؤونها وهنا تظهر العلاقة الأساسية بين البنوك التجارية الجزائرية وسوق الأوراق المالية الجزائرية، حيث نجد أن أهم ركائز هذه الهيئات المكونة للسوق المالية تتمثل أساسا في البنوك التجارية الجزائرية، وزيادة على ذلك تظهر البنوك التجارية بشكل واضح في سوق الإصدار وسوق التداول هذا ما يعزز علاقة البنوك التجارية الجزائرية بالسوق المالية.

تبرز العلاقة بين كل من البنوك التجارية الجزائرية والسوق المالية الجزائرية في التعاملات بالأوراق المالية، وهذا بظهور البنوك التجارية في سوق التداول من خلال الإشراف على عمليات الإصدار فيها وأيضا تظهر في سوق التداول لكونها وسيط من خلال تنفيذها لأوامر البيع وأوامر الشراء.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي أبرز عمليات البنوك التجارية الجزائرية في مجال الأوراق المالية على ضوء تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج؟

من أجل معالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو موقع البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية؟
- كيف يتم التعامل بالأوراق المالية من قبل البنوك التجارية الجزائرية؟
- ماهي أهم الأوراق المالية التي تتعامل بها البنوك التجارية الجزائرية؟
- فيما تكمن عمليات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مجال الأوراق المالية وما دوره في سوق الأوراق المالية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم معالجة إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تحتل البنوك التجارية الجزائرية مكانة محورية في سوق الأوراق المالية؛
- يظهر دور البنوك التجارية الجزائرية في مجال الأوراق المالية من خلال التعامل لحساب العملاء والتعامل لحسابها الخاص؛

- هناك عدة أنواع من الأوراق المالية التي يتم التعامل بها من قبل البنوك التجارية الجزائرية حسب ما توفره سوق الأوراق المالية؛
- يُعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من أهم البنوك التجارية الناشطة في مجال الأوراق المالية بالجزائر.

أهمية الدراسة:

استمدت دراستنا هذه أهميتها من أهمية الموضوع الذي وقع اختيارنا عليه والذي هو بعنوان عمليات البنوك التجارية الجزائرية في مجال الأوراق المالية، حيث يكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة في الوقت الراهن مع تزايد أهمية الأوراق المالية في الاقتصاد العالمي والوطني مما جعل البنوك التجارية تأخذ بعين الاعتبار التعاملات بالأوراق المالية وكما هو الحال في البنوك التجارية الجزائرية وهذا ما يجعل هذا الموضوع خصبا لدراستنا.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف ولعل أهمها تتلخص في النقاط الموالية:

- التعرف على أهم العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية الجزائرية في مجال الأوراق المالية؛
- التعرف على أهم أنواع الأوراق المالية المتداول بها في البنوك التجارية الجزائرية؛
- الوقوف على واقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج في مجال الأوراق المالية ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية الجزائرية.

منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر ملائمة مع طبيعة موضوع بحثنا الذي يجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال أسلوب المقابلة مع عدد من إطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج في معالجة الفصل التطبيقي.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تتمثل حدود الموضوع في العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية من خلال التعاملات بالأوراق المالية؛
- **الحدود الزمنية:** لم تكن دراستنا محدودة أو محصورة في مجال زمني محدد، إنما كانت تمتد بشكل مرن على عدة محطات منذ إنشاء سوق الأوراق المالية الجزائرية، حسب ما تقتضيه طبيعة الموضوع.

- **الحدود المكانية:** انحصرت دراستنا هاته في حدودها المكانية على دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، كما تم الإشارة إلى حدود مكانية أخرى عندما تقتضي الضرورة لا سيما بعض البنوك الأخرى وسوق الأوراق المالية بشكل عام.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع وارتباطه بتخصص الطلبة؛
- قلة الدراسات في هذا الموضوع خاصة بهذا العنوان؛
- القيمة العلمية المضافة المرجوة من دراسة هذا الموضوع؛

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا في المراحل المختلفة لإعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات منها ما تعلق بالجانب النظري ومنها ما تعلق بالجانب التطبيقي يمكن إيجازها فيما يلي:

- قلة المراجع المتصلة بنشاط البنوك التجارية ومعاملاتها المتعلقة بسوق الأوراق المالية عموماً وبالأوراق المالية تحديداً؛
- صعوبة تحصيل المعلومات التي تخدم البحث من البنوك التي حاولنا الاستعانة بها في الدراسة الميدانية لا سيما بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، تضمن الفصل الأول الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول للتعرف على ماهية البنوك التجارية الجزائرية، يليه المبحث الثاني المتعلق بدراسة ماهية سوق الأوراق المالية الجزائرية، وفي المبحث الثالث مجالات تدخل البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية، بينما في الفصل الثاني تطرقنا إلى دراسة عمليات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مجال الأوراق المالية، حيث قسم بدوره إلى مبحثين الأول منهما يتضمن ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والثاني تناول دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سوق الأوراق المالية الجزائرية، وفي الأخير تم إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين، متبوعة بجملة من الاقتراحات وآفاق الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مواضيع تحيط بجوانب مختلفة من موضوع دراستنا والتي كانت منطلقا بالنسبة لنا في بناء الدراسة الحالية، إلا أن الدراسات التي عالجت نفس الموضوع لم تكن متاحة على حد اطلاعنا، حيث لم نصادف إلا دراسة واحدة، وعلى الرغم من ذلك حاولنا الاستفادة من تلك الدراسات ذات الصلة ونذكر البعض من أهم هذه الدراسات في النقاط الموالية:

- دراسة بن منصور موسى، مانع سهام، **خدمات البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية (دراسة حالة بنك الراجحي السعودي)**، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 22، العدد 01، سنة 2020. استهدفت هذه الدراسة توضيح مختلف عمليات البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية مع التركيز على مصرف الراجحي السعودي نظرا لمكانته الهامة في القطاع المصرفي العربي والعالمي ومدى مساهمة تلك العمليات في تحسين أداءه المالي خلال فترة الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أنه في ظل إعادة هيكلة الخدمات المصرفية، زاد اتجاه البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة، حيث تجمع ما بين وظائف البنوك التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، ومن بين النشاطات التي تعكس إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية في بنوك الاستثمار في الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية والعمليات المتاحة في هذا الجانب

- دراسة حنان شلغوم، **تفعيل بورصة الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، جوان2021. سلطت هذه الدراسة الضوء على بعض آليات تفعيل بورصة القيم المنقولة في الجزائر من أجل مواكبة التطور الاقتصادي، وتبيان ضعف سوق الأوراق المالية الجزائرية بسبب قلة تنوع الأوراق المالية المتداولة وقلة عدد المؤسسات الاقتصادية المدرجة.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن النهوض بالبورصة يتطلب تضافر الجهود بين هيئات البورصة والمؤسسات الاقتصادية، مع تقديم بعض السبل لتفعيل بورصة القيم المنقولة عن طريق الجهاز المصرفي الجزائري والنظام المحاسبي، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول للبورصة وتداول الأوراق المالية كبديل للتمويل البنكي.

- دراسة حمديش المجيد، **النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر 03، 2012/2011. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية، كما يهدف إلى التعرف على دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ لعمل السياسة الائتمانية للقيام بدور والمساهمة في عملية التنمية والإنعاش الاقتصادي، تحديد المتغيرات المؤثرة في النشاط المصرفي وفي تمويل التنمية، سواء كانت تلك المتغيرات تحت سيطرة النظام المصرفي أو خارج إطار رقابته، ودرجة إعاقته للنظام المصرفي والحد من قدرته في تمويل التنمية.

وتم التوصل من خلالها إلى أن العمل المصرفي لم يتبنى طابعه شبه الحرفي إلا عند صدور قانون النقد والقرض الذي أزال ولو نظريا تفضيل القطاع العام على القطاع الخاص الاقتصادي، بالإضافة إلى تفتح الفضاء المهني لنشوء بنوك خاصة وطنية وأجنبية عمال بتسريح وتوسيع الاستثمار في المجال المصرفي ومنه الحد من سيطرة الدولة على المنظومة المصرفية.

الفصـــل الأول:

الإطار النظري للبنوك التجارية وسوق الأوراق المالية الجزائرية

تمهيد:

تعد البنوك التجارية مؤسسات مالية ذات أهمية جد كبيرة في اقتصاد الدول، فهي من الركائز الأساسية للاقتصاد من خلال آليات عملها المختلفة.

فالبنوك التجارية الجزائرية هي أيضا من أهم ركائز الاقتصاد الجزائري الراهن من خلال وظائفها المختلفة بالإضافة لتلك الوظائف التي تخص مجال الأوراق المالية التي تتم على مستوى سوق الأوراق المالية الجزائرية .

وللتعرف أكثر على هذه المؤسسات المالية ومختلف آليات عملها والعمليات التي تقوم بها في مجال الأوراق المالية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تضمنت ما يلي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية الجزائرية.

المبحث الثاني: ماهية سوق الأوراق المالية الجزائرية.

المبحث الثالث: مجالات تدخل البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية الجزائرية

تعتبر البنوك التجارية الجزائرية من أهم المؤسسات المالية بعد البنك المركزي من حيث ترتيبها في النظام المصرفي الجزائري وهي تساهم كثيرا في تطور الاقتصاد الوطني.

وللتعرف أكثر على البنوك التجارية الجزائرية خصصنا في هذا المبحث المراحل التي مرت بها هذه البنوك خلال نشأتها وعرض مختلف التعاريف منها تعريف شامل وأخرى حسب ما أقره المشرع الجزائري وذكر أنواعها بالإضافة إلى آليات عملها المختلفة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للبنوك التجارية الجزائرية

نشأة البنوك التجارية الجزائرية بعد مرور القطاع المصرفي والمالي بعدة إصلاحات امتدت من سنة 1962 إلى غاية إنشاء قانون النقد والقرض 10/90 سنة 1990، لأن القطاع المصرفي قبل الاستقلال (أي قبل سنة 1962) كان يشهد تبعية كاملة للاستعمار الفرنسي لهذا فإن نشأة البنوك التجارية الجزائرية جاءت وفق مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى: الفترة ما قبل الاستقلال (1880-1914):**

حيث تم فيها إنشاء البنوك التجارية المذكورة أدناه التي مقرها في الجزائر لكن تبعيتها للاستعمار الفرنسي وهي كالتالي:[1]

- ✓ القرض العقاري للجزائر وتونس: تأسس في الجزائر عام 1880 للعقار والزراعة كانت له عدة فروع على مستوى الإقليم ومدد نشاطه إلى تونس عام 1907؛
- ✓ الشركة الجزائرية للقرض والبنك: وتأسست عام1877؛
- ✓ الصراف الوطني للخصم: تأسس بعد الحرب العالمية الثانية في الجزائر العاصمة ووهران؛
- ✓ قرض الشمال: في الجزائر ووهران –القرض الليوني؛
- ✓ الشركة العامة société générale؛
- ✓ Société Marseillais الشركة المرسيلية؛
- ✓ البنك الوطني للتجارة والصناعة–الجزائر –القرض الصناعي والتجاري.

[1] بلحنيش عبد الرحمان، محاضرات مقياس النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد أكلي أولحاج، البويرة، 2020-2021، ص05.

- **المرحلة الثانية: الفترة ما بعد الاستقلال (1962-1990):**

هذه المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1990 وتم تقسيمها الى ثلاث فترات أساسية حيث أن لكل فترة ما يميزها عن الأخرى وهي:[1]

1. **الفترة ما بين(1962-1964)**: وما ميز هذه الفترة عن غيرها هو تأسيس بنكين، الأول الصندوق الجزائري للتنمية والثاني الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وهما كالتالي:
   - ✓ تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية سنة 1963 الذي تحولت تسميته فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية؛
   - ✓ انشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سنة 1964 والذي تم في سنة 1997 تغيير وضعه وتسميته من(CNEP) إلى (CNEP-Banque) ليصبح بنكا عالميا. [2]
2. **الفترة ما بين (1966-1985):** سميت هذه الفترة بفترة تأميم البنوك التجارية وتم فيها تأسيس مجموعة من البنوك وهي:
   - ✓ تأسيس القرض الوطني الجزائري BNA بتاريخ 1966/06/03 تخصص في تمويل القطاع الزراعي والاشتراكي؛
   - ✓ تأسيس القرض الشعبي(CPA) بتاريخ 1996/12/29 تخصص في تمويل العمليات الخارجية؛
   - ✓ تأسيس البنك الخارجي الجزائري (BEA) بتاريخ 1967/10/01؛
   - ✓ تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بتاريخ 1985/03/13 تخصص في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي وتنمية الأقاليم الريفية.
3. **الفترة ما بين (1985-1990):** تعرف هذه الفترة بفترة ما بعد تأميم البنوك التجارية، حيث تم فيها إصدار قانون النقد والقرض 10/90 وتم انشاء بعض البنوك التجارية الأخرى منها الخاصة وأخرى مختلطة أهمها ما يلي:
   - ✓ البركة بنك، بنك تجاري مختلط تأسس في 1990/11/03 بتعاون كل من مجموعة البركة السعودي وبنك التنمية الريفية الجزائري؛
   - ✓ سيتي بنك، بنك تجاري خاص تأسس في 1990/11/03.

---

[1] أنظر إلى المراجع التالية:

- بومدين محمد، المنافسة البنكية بين البنوك العمومية والخاصة، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017-2018، ص03-14.
- حمديش المجيد، النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر 2011، 03-2012، ص17-24.

[2] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، https://www.cnepbanque.dz/presentation.php: 2023/04/13.

المطلب الثاني: تعريف وأنواع البنوك التجارية الجزائرية

بعد التعرف على نشأة البنوك التجارية في الجزائر وجب ضبط مفهوم وأنواع البنوك التجارية الجزائرية.

أولا: تعريف البنوك التجارية الجزائرية:

لقد تم ضبط تعريف شامل للبنوك التجارية وتعاريف أخرى حسب المشرع الجزائري وهي كالتالي:

- **التعريف الأول:** البنوك التجارية هي مؤسسات إئتمانية غير متخصصة، تقوم بقبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان قصير الأجل.[1]
- **التعريف الثاني:** حسب المادة 70 من القانون رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، "يعتبر بنكا تجاريا كل بنك يكون في وسعه القيام بجميع العمليات المنصوص عليها في المواد من 66 إلى 68 على أساس أنها تمثل مهنته العادية".[2] وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:[3]
  - ✓ تلقي الأموال من الجمهور لاسيما الودائع؛
  - ✓ منح القروض؛
  - ✓ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن وإدارتها.
- **التعريف الثالث:** يعرف قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في1990/04/14 المادة 114 البنوك التجارية على أنها "أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110إلى 113 من هذا القانون"، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت بها البنوك وهي تحصر فما يلي:
  - ✓ العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور؛
  - ✓ منح القروض؛
  - ✓ توفير وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها. [4]

---

[1] محمود سحنون، دروس الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2003 ، ص 76.

[2] زواوي فضيلة، أثر تعديلات، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد05، العدد 01-مارس2021، ص89.

[3] المرجع نفسه، ص89.

[4] أنظر المراجع التالية:

- قانون رقم 90-10، المتعلق بقانون النقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990، العدد 16، ص 17.
- صديقي سامية، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن في الجزائر، تخصص مالية وبنوك، جامعة درارية، أدرار، 2015-2016، ص07.

ومن خلال التعاريف السابقة للبنوك التجارية الجزائرية يمكن استنتاج تعريف شامل لها ينص على إن البنوك التجارية الجزائرية هي بنوك تجارية ككل البنوك في العالم تقوم بالوظائف التقليدية وهي تلقي الودائع ومنح القروض ووظائف حديثة كتوفير وسائل الدفع الالكترونية ووضعها تحت تصرف الزبائن.

ثانيا: أنواع البنوك التجارية الجزائرية:

يتم تقسيم البنوك التجارية إلى عدة أنواع حسب المعيار الذي يتم من خلاله النظر إلى البنوك حسب ما يلي:

- **من حيث الحدود الجغرافية:**

وفق هذا المعيار نميز نوعين من البنوك وهما:

- ✓ **البنوك التجارية المحلية:** ويقصد بها تلك البنوك التي تقع في منطقة جغرافية محددة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد للوطن؛ ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات البنكية التي تقوم بتقديمها[1]. ويعد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP–Banque في الجزائر نموذج لهذا النوع من البنوك.
- ✓ **البنوك التجارية الاجنبية:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك.[2] ويعد سيتي بنك Citibank Alger في الجزائر نموذج لهذا النوع من البنوك.

- **من حيث معيار الملكية:**

وفق هذا المعيار نميز ثلاث انواع وهما:

- ✓ **البنوك التجارية العامة :** وهي البنوك المملوكة للدولة بالكامل وتستحوذ على أكبر حصة من السوق البنكي الجزائري وتمارس هذه البنوك عملها في هيئة بنوك ودائع بعد أن كانت عبارة عن بنوك متخصصة وقت إنشاءها، و بموجب قانون النقد والقرض لم تعد هذه البنوك مجبرة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، بل أصبح لها الحرية في ذلك باعتبارها بنوك تجارية هدفها تحقيق الربح والعوائد بأقل التكاليف، وتشير الإحصائيات إلى سيطرة

[1] غانم ماجد، دور البنوك التجارية في تمويل القروض الاستهلاكية دراسة حالة ترست بنك الجزائر – وكالة بسكرة– ، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018–2019، ص08.

[2] أوصغير الويزة، إقتصاد بنكي، مطبوعة موجهة لسنة الثالثة ليسانس، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج،2018–2019، ص 06.

شبه مطلقة للبنوك العمومية على القطاع البنكي الجزائري ، ويعد ذلك بالأساس إلى كثرة الفروع والوكالات التي تميز القطاع العام عن القطاع الخاص. [1] (..... ويعد البنك الوطني BNA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في الجزائر نموذج لهذا النوع من البنوك.

- ✓ **البنوك التجارية الخاصة:** وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.[2] ويعد البنك الاتحادي(Union Bank) في الجزائر نموذج لهذا النوع من البنوك.
- ✓ **البنوك التجارية المختلطة:** وهي بنوك تشترك في ملكيتها وإدارتها كلا من الدولة والأفراد أو الهيئات.[3] ويعد بنك البركة وبنك المؤسسة العامة الجزائرية (SGA) في الجزائر نموذجا لهذا النوع من البنوك.

- **من حيث حجم النشاط:**

نميز هنا بين نوعين من البنوك التجارية وهي:[4]

- ✓ **بنوك التجزئة:** وهي البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجرة التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل الأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.ويعد بنك البركة نموذجا لهذا النوع من البنوك في الجزائر.
- ✓ **بنوك الجملة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى. وتعد المؤسسة المصرفية العربية –الجزائر–Bank ABC نموذجا لهذا النوع من البنوك في الجزائر.

- **من حيث الفروع:**

ويتم تقسيم البنوك التجارية في هذا المعيار إلى: [5]

- ✓ **البنوك ذات الوحدة الواحدة:** يقصد بالبنوك ذات وحدة واحدة تلك البنوك التي ليس لها فروع، ويقصد بالفرع في هذا الصدد الوحدة التي تقبل جميع أنواع الودائع، بالنسبة لوحدات الإيداع الآلية فإنها تعتبر في بعض التشريعات بمثابة فروع إذا ما زادت المسافة بينها وبين

---

[1] سعدون عائشة، ممارسة إدارة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الخاصة الأجنبية دراسة مقارنة، مذكرة ماجيستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة،2014-2015، ص 114-117.

[2] أوصغير الويزة، مرجع سابق، ص 05.

[3] المرجع نفسه، ص 06.

[4] غانم ماجد، مرجع سابق، ص08.

[5] المرجع نفسه، ص07.

المركز الرئيسي عن عدد معين من الكيلومترات ؛ باختصار يظل البنك ذا وحدة واحدة حتى لو أنشأت وحدات تقوم بجميع الخدمات البنكية ماعدا قبول الودائع، كما لا تنتفي عنه هذه الصفة إذا ما قام بإنشاء وحدات آلية للصرف والإيداع على مسافة من المركز الرئيسي تقل عما يشترطه القانون لاعتبار الوحدات المذكورة في حكم الفروع. ويعد البنك الوطني الجزائري BNA نموذجا لهذا النوع من البنوك في الجزائر.

- ✓ **البنوك متعددة الفروع:** تتم العمليات البنكية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي للبنك، حيث تقوم الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي وغيرها من العمليات البنكية. ويعد بنك الجزائر الخارجي BEA نموذجا لهذا النوع من البنوك في الجزائر.

- **من حيث طريقة التمويل:**

ونميز في هذا المعيار نوعين من البنوك التجارية منها وهي:

- **بنوك تقليدية:** وهي بنوك قديمة النشأة تقوم بتمويل الغير بالتعامل بالفائدة أخذا وعطاء.

وهو منشاة مالية تنصب عمليتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة على حاجة الجمهور أو منشئات الإعمال لغرض إقراضها للغير وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم وسندات محددة)، ويعرف كذلك على انه مكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها، أي أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات، ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض واستثمارات، أي أنها حلقة بين المدخرين والمستثمرين. [1]ويعد بنك التنمية المحلية BDL في الجزائر نموذجا لهذا النوع من البنوك.

- **بنوك إسلامية:** وهي بنوك حديثة النشأة كما تقوم بتمويل الغير دون أن تتعامل بالفائدة أخذ أو عطاء، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية.[2] ويعد بنك البركة وبنك السلام في الجزائر نموذج لهذا النوع من البنوك.

[1] بوعلي دليلة، إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية –دراسة مقارنة– ، مذكرة ماستر، تخصص مالية وادارة مخاطر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014–2015، ص 38.

[2] رتيبة بركبية، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007–2012)، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013–2014، ص08.

الشكل رقم 01: أنواع البنوك التجارية في الجزائر.

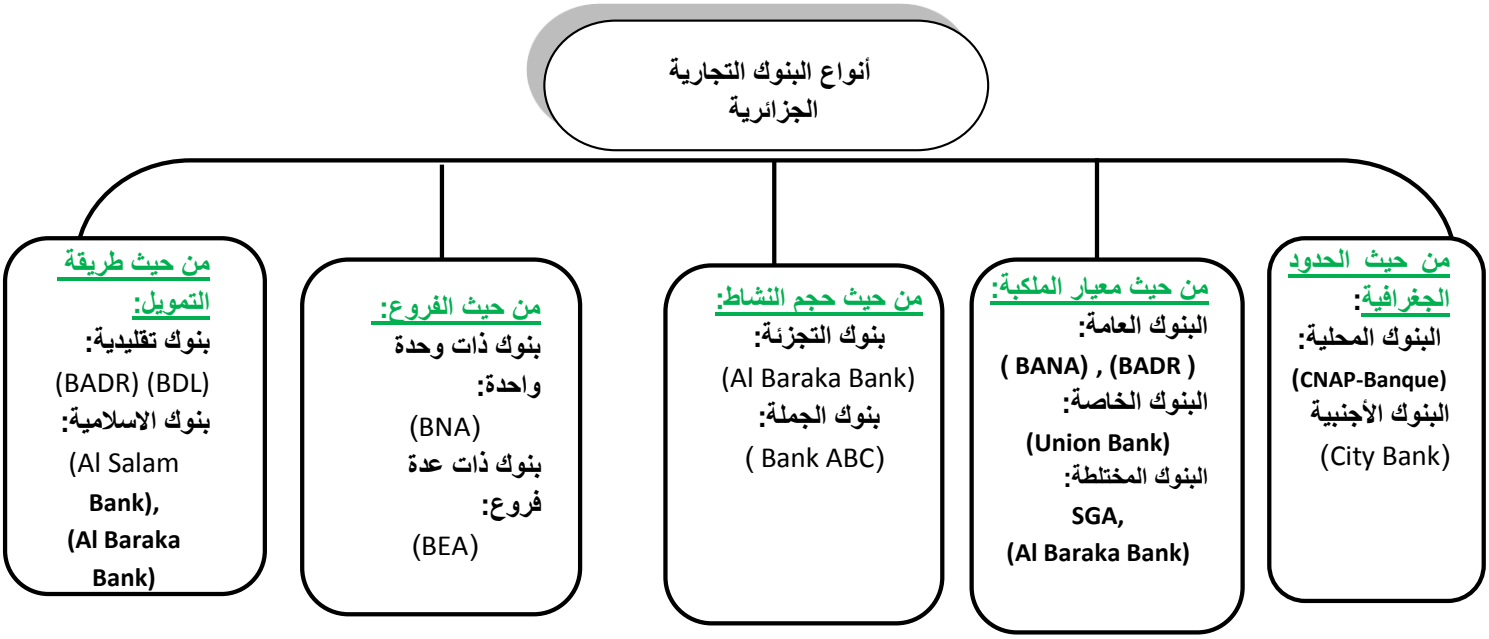

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

من خلال الشكل أعلاه تم تقديم أنواع البنوك التجارية في الجزائر، اعتمادا على مجموعة من المعايير المختلفة المعتمدة سابقا، مع تقديم أمثلة عن كل نوع من الأنواع هذه البنوك.

المطلب الثالث: آلية عمل البنوك التجارية الجزائرية

المقصود هنا بآلية عمل البنوك التجارية الجزائرية هي تلك العمليات التي تقوم بها هذه البنوك والمتمثلة في الوظائف التقليدية والحديثة المعروفة للبنك التجاري.

أولا: الوظائف التقليدية:

وهي الوظائف الأساسية المتواجدة في كل البنوك التجارية وتمثل الوظائف الأساسية نذكر أهمها في النقاط التالية:

1. **جمع الودائع:** تجمع الودائع مهما كان نوعها من الجمهور وتحدد هاته الودائع بقدر كبير مجال تحرك هذه البنوك، كما تسمح لها الودائع باستعمال موارد غير مكلفة أو بأقل تكلفة من الموارد الأخرى خاصة تلك الآتية من إعادة التمويل. [1]
2. **خلق الودائع:** تعتبر وظيفة خلق الودائع من أهم الوظائف التي تقوم بيها البنوك التجارية لما لها من تأثير في الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بإمكانه منح القروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه، مما يتسبب في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، وتحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى البنوك ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة.[2]
3. **منح الائتمان:** هو الاستثمار الأكبر جاذبية لنشاط البنوك، لكونه يضمن تحقيق الربحية العالية للبنك وفي نفس الوقت له مقدار كبير من المخاطر.[3]

ثانيا: الوظائف الحديثة:

وظائف البنوك التجارية لم تقتصر فقط على الوظائف التقليدية بل أصبحت تقوم بوظائف عديدة أخرى ومنها: [4]

1. **القيام بخدمات الأوراق المالية لحساب العملاء:** يقوم البنك التجاري بإصدار الأوراق المالية على شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائه بما يشمل ذلك عمليات الاكتتاب، وتحصيل الأقساط من المكتتبين ورد الزيادة بالاكتتاب إليهم، كما ينوب عن عملائه في تلقي طلبات البيع والشراء للأوراق المالية، أي انه يقوم ببيع وشراء أسهم وسندات لحسابه العملاء وحفظها لهم وتحصيل كبوناتها في مواعد لقاء حصوله على عمولة.

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية،2010، ص216.

[2] عبد الواحد غردة، محضرات في الاقتصاد البنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص14.

[3] المرجع نفسه، ص33.

[4] المرجع نفسه، ص15-16.

2. **تقديم خدمات استشارية للعملاء:** فالبنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها عند انشاءهم للمشروعات، باعتبارها أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة البنك ومصلحة المشروع هي مصلحة مشتركة.
3. **بيع وشراء العملات الاجنبية:** تقوم البنوك التجارية بعمليات بيع وشراء أوراق النقد والبنكنوت الأجنبي إلى جمهور العملاء، بهدف توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة عملائه وكذا تحقيق الربح إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع.
4. **خدمات البطاقات الائتمانية:** تعتبر خدمات البطاقات الائتمانية من أشهر الخدمات المصرفية التي استحدثها المصارف التجارية، وتتلخص هذه الخدمات في منح الأفراد بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات عن العميل وبموجب هذه البطاقة يستطيع العميل أن يتمتع بخدمات عديدة من المحلات المتفقة مع البنك حيث يكون بإمكانه شراء بضائع دون القيام بالدفع الفوري نقدا، على أن تتم عملية السداد خلال مدة لا تتجاوز شهر من استلامه الفواتير من البنك.

الشكل 02: وظائف البنوك التجارية الجزائرية.

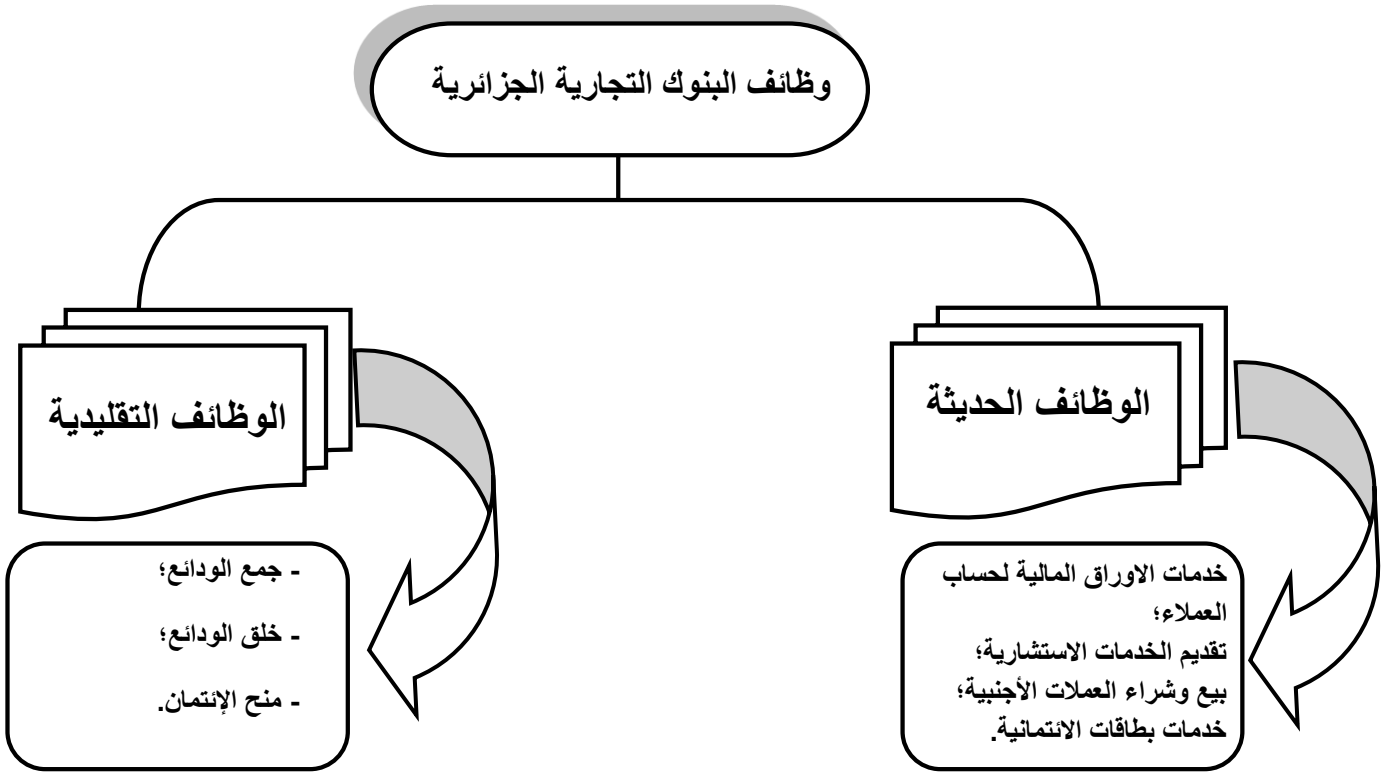

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

من خلال الشكل السابق حاولنا توضيح وظائف البنوك التجارية الجزائرية، حيث أنها ككل البنوك التجارية في العالم تنقسم وظائفها إلى صنفين وظائف التقليدية موجودة في كل بنك تمثل وظائفه الأساسية وظائف حديثة تتماشى مع التطور الاقتصادي وتختلف من بنك لآخر.

المبحث الثاني: ماهية سوق الأوراق المالية الجزائرية

تعتبر سوق الأوراق المالية الجزائرية من المواضيع المهمة لدراسة في الوقت الراهن بسبب ضعف وهشاشة دورها في تمويل الاقتصاد الوطني.

وللتعرف على سوق الأوراق المالية في الجزائر وجب أولا التعرف على المراحل التي تطورت فيها السوق إلى أن وصلت إلى ما هي عليه أي مراحل نشأة هذه السوق بالإضافة إلى التطرق لأهم المتدخلون فيها وطبيعة الأوراق المالية المتداولة في هذه السوق .

المطلب الأول: تاريخ ومراحل نشأة سوق الأوراق المالية الجزائرية

تعود فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها سنة 1987 ودخلت حيز التطبيق عام 1988 ، وفي نفس الوقت صدرت قوانين اقتصادية عن استقلال المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة وقسم رأس المال المؤسسات العمومية الاجتماعي وبالذي يمثل حق الملكية إلي عدد من الأسهم التي توزع ما بين صناديق المساهمة وبذلك تحولت الشركات العامة إلى شركات أسهم حيث تساير أحكام القانون التجاري المكمل بقوانين عام 1988 ومنه فلا يمكن تصور نظام شركات المساهمة بدون إنشاء سوق مالية تتبادل فيها هذه الأسهم.[1]

وعليه جاء إنشاء سوق الأوراق المالية الجزائرية وفق مراحل وهي:[2]

1. **المرحلة الاولى: وتسمى بمرحلة ما قبل إنشاء البورصة:**

قبل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والإصلاحات التي مست القطاع المؤسساتي بعد سنة 1988 لم تكن هناك بورصة بسبب العمليات المالية التالية:

- ✓ الاستثمارات كانت مضمونة من طرف الجهاز المصرفي والخزينة العمومية؛
- ✓ تمويل القروض طويلة الأجل بواسطة بنك التنمية أو مباشرة؛
- ✓ تمويل القروض متوسطة وقصيرة الأجل من طرف البنوك الأخرى؛
- ✓ لجوء الخزينة العمومية الى البنك لتمويلها وإعادة الخصم.

إن إنشاء السوق المالية الجزائرية يعود الى نهاية الثمانينات التي عرفت عدة اصلاحات على المستوى السياسي القانوني والاقتصادي ووجدت الحكومة نفسها مضطرة لإيجاد حلول اقتصادية بالنسبة للمبالغ المالية الضرورية لتغطية العجز في المدفوعات وتمويل الاستثمارات الانتاجية والشروع في خصخصة المؤسسات

[1] بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005، ص227.

[2] صالح بوزطوطة، نظام البورصة في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص قانون اعمال، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2013-2014، ص 10-16.

واصدار التشريعات الازمة لإنشاء سوق مالي سيساهم فامتصاص الاكتناز المالي وترقية الادخار على المدى الطويل.

2. **المرحلة الثانية: وتسمى بالمرحلة التحضيرية (1990_1996):**

حيث أنشأت في بداية المرحلة مؤسسة وهي شركة القيم المنقولة (SVM) التي تشبه البورصة في الدول العظمى من حيث إطارها التنظيمي ويتم تقسيم المرحلة الى فترتين أساسيتين:

- **فترة بداية التأسيس (1990_1992):**

وهي نتيجة الاصلاحات السابقة تم تأسيس شركة القيم المنقولة بتاريخ 09_11_1990 من طرف صناديق المساهمة برأس مال قدره 3200000دج موزعة بالتساوي بين الصناديق الثمانية يديرها مجلس إدارة متكون من ثمانية أعضاء كل عضو يمثل أحد الصناديق وبعدها تم رفع رأس مال الشركة الى 9320000دج وأصبح اسمها بورصة الاوراق المالية (BVM) وأهم نتائج هذه المرحلة صدور المراسيم التنفيذية الثلاثة 169_91 / 170_91 / 171_91 بتاريخ 28 ماي 1991 متعلقة بالقيم المنقولة المتداولة والهيئات الاساسية الثلاثة:

- ✓ شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBV)؛
- ✓ لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)؛
- ✓ الوسطاء في عمليات البورصة (IOB).

- **فترة التجسيد 1993_1996:**

وفي هذه الفترة صدر المرسوم التشريعي 93_08 في 25 أفريل 1993 الذي سمح بإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري خاصة شركات الأسهم وحدد القيم المنقولة الممكن تداولها.

3. **المرحلة الثالثة: وتسمى بالمرحلة الفعلية (1996_إلى يومنا هذا):**

من الناحية القانونية أصبح كل شيء جاهز لإنشاء بورصة في الجزائر فاتخذت بعض التدابير كالاستعانة بالخبرة الأجنبية نظرا لتطلب عمليات البورصة لكفاءة عالية من ناحية المؤهلات وبعد أكثر من خمس سنوات من تاريخ صدور المرسوم التشريعي 93_10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة أصبحت بورصة الجزائر واقعية ولقد أحصت منذ انشائها خمس شركات تم تخصيصها عن طريق السوق المالية والمتمثلة في: مجمع رياض سطيف؛ مجمع صيدال؛ فندق الأوراسي؛ شركة التأمين أليانس؛ مصبرات رويبة.

المطلب الثاني: المتدخلون في بورصة الجزائر

وحتى يتم التحكم وإدارة وتنظيم عمليات البورصة عن طريق مجموعة من المتدخلون الذين توكل لكل منهم مجموعة من المهام المعينة للقيام بعملية الضبط والتي نذكرها من خلال هيكل بورصة الجزائر فيما يلي:

أولا: هيكل بورصة الجزائر:

ويتكون من ثلاث أقسام أساسية، أولها لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، شركة تسيير بورصة القيم المنقولة وأيضا المؤتمن المركزي وهذا ما سنتعرف عليه من خلال النقاط التالية:

- **لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB):**

نصب المشرع الجزائري لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على السوق المالية، وأوكل إليها مهمة السير على حماية السوق كحماية المستثمرين والمدخرين فيها، لضمان سيرها بشكل جيد يمنح لها بتنظيم السوق المالي ومراقبته بكل استقلالية عن السلطة التنفيذية التي تسمح بسن التقنيات من أجل تنظيم السوق القيم المنقولة.

ويمكن تعريف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بأنها سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية كالاستقلال المالي والقانوني، أنشئت في 1993/23 وبدأت النشاط الفعلي في فيفري 1996.[1]

ويتمثل دورها ومهامها فيما يلي:[2]

- **الدور** : تتمثل مهام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) في تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة، ولا سيما من خلال الحرص على :
  - ✓ حماية المستثمرين في القيم المنقولة؛
  - ✓ السير الحسن وشفافية سوق القيم المنقولة.

ومن أجل تمكينها من تحقيق مهامها، خُولت هذه اللجنة بالسلطات التالية :

- ✓ السلطة التنظيمية؛
- ✓ سلطة الإشراف والمراقبة؛
- ✓ السلطة التأديبية والتحكيمية.

[1] بوعبيدة عبد الوهاب، مكاوي شروق، لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة ودورها في مراقبة السوق، مذكرة ماستر، تخصص قانون إداري، جامعة العربي التبسي، تبسة،2020-2021، ص 09.

[2] موقع بورصة الجزائر، https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=152: 2023/05/17.

- **التشكيل :** قبل التعديل الذي مسّ المرسوم التشريعي 93_10 كانت لجنة تنظيم عمميات البورصة ومراقبتها تتشكل من 07 أعضاء نص عمليها المشرّع في المادة 21 ، المتعلق ببورصة القيم المنقولة بما يلي:
  - ✓ رئيس مع يف بمُدّة نيابية تدو 04 سنوات؛
  - ✓ قاض يقترحو وزير العدل؛
  - ✓ عضو يقترحو محافظ بنك الجزائر؛
  - ✓ عضوان مختاران من بين المسيّرين للأشخاص المعنويين المصدّرة لمقيم المنقولة؛
  - ✓ عضوان يختاران لما لهما من خبرة اكتسباها في المجال المالي أو المصرفي أو البورصي.

ثم عدّلت هذه التشكيلة بنص المادة 22 كما يأتي: " يعين أعضاء اللجنة حسب قدراتهم في المجالين المالي والبورصي، لمُدّة أربع سنوات، وفي الشروط المحددة عن طريق التنظيم وتبعا للتوزيع الآتي:

- ✓ قاض يقترحو وزير العدل؛
- ✓ عضو يقترحو الوزير المكلف بالمالية؛
- ✓ أستاذ جامعي يقترحو الوزير المكلف بالتعليم العالي؛
- ✓ عضو يقترحو محافظ بنك الجزائر؛
- ✓ عضو مختار من بين المسيّرين للأشخاص المعنويين المصدّ رة للقيم المنقولة؛
- ✓ عضو يقترحو المصف الوطني لمخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

من خلال استقراء نص المادة 22 من المرسوم التشريعي 93_10 المعدّل والمتمّ نجد أن المشرّع قد احدث تغيرا في تشكيلة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وذلك من خلال إضافة أستاذ جامعي يقترحو الوزير المكمّل بالتعليم العالي ولكن يلاحظ فيما يخص هذه النقطة أن المشرّع لم يوضح في أي مجال يكون تخصص الأستاذ ولا الدرجة العملية التي يجب أن يكون متحصلا عليها باعتبار لجنة تنظيم عمميات البورصة ومراقيتها هي البيئة التي تضطلع بتنظيم كل ما يتعلق بالقيم المنقولة، وبالتالي لا بد من تحديد صفة الأعضاء بشكل واضح ومفصل.

أما بالنسبة لمقاضي الذي يقترحو وزير العدل فينا نجد أن وجود قاض واحد يجعل من تشكيلة اللجنة تفتقر للطابع القضائي نتيجة اعتبار أغلبية أعضائها من غير القضاة، وهذا كون القضاء هو الجهة المخوّلة لمنظر في مدى صحة تطبيق القانون، وكذلك يضمف بشك آخر نوعا من الرقابة على كل أعمال اللجنة وجميع العمليات الجارية في البورصة.

وإضافة إلى الرقابة على الهيئات الإدارية التابعة لها، نجد أن المشرّع الجزائري قد أصاب في جانب آخر ويتعلق الأمر بإضافة عضو يقترحو المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين في ل . ت . ع . ب . ، وذلك نظرا للدور الكبير والهام الذي تلعبه قواعد المحاسبة في مجال اللجوء العلني للادخار الذي تلجأ اليه الشركات المصدّرة خاصة في مجال الرقابة على المعلومات المالية، وكتنبيه على أن أغلب الجرائم المرتكبة على مستوى البورصات تكتشف باستخدام قواعد المحاسبة، ولعل هدف المشرّع الجزائري من إدخال هذه الهيبئات هو تنويع وتوسيع دائرة الجيهات المختصة التي يمكنها إضفاء شفافية أكثر على المجال المالي والبورصي.

وبموجب المادة 06 هن المرسوم - التنفيذِي 94-175، فانه يتم تعيين أعضاء اللجنة لمُدّة 04 سنوات بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية وتنهى مهامهم بنفس الطريقة، وبالرجوع لممادتين 23 و 62 من المرسوم - التشريعي 93-10، فان التجديد لا يكون طوال عهدة مدّتها سنوات وذلك بمقتضى مرسوم

تنفيذي يتخذ من اجتماع الحكومة بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، وتنتهي مهامه بنفس الطريقة التي عين بها.

وما يؤخذ على المشرّع الجزائري أنه في إنهاء المُدّة سواء في المرسوم التشريعي 93-10 أو القانون 03-04 المعدّل له لم يشر إلى إمكانية إنهاء مهام أعضاء اللجنة قبل انقضاء عهدتي، كما فعل في حالة الرئيس حيث حدّد إمكانية عزله قبل نهاية عهدته بموجب ما نصّت عليه المادة 03 من المرسوم التنفيذي94-175 وذلك في حالتين هما:

- ✓ في حالة ارتكاب الرئيس لخطا مهني جسيم؛
- ✓ أو لظروف استثنائية تعرض رسميا على الحكومة.[1]

- **السلطات** : خُولت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB من أجل انجاز مهامها بالسلطة التنظيمية، وسلطة الإشراف والمراقبة والسلطة التأديبية.
- **السلطة التنظيمية** : تصدر اللجنة اللوائح التنظيمية المتعلقة، خاصة ب :
  - ✓ التزامات الإفصاح عن المعلومات من جانب الجهات المصدرة عند إصدار القيم المنقولة من أجل اللجوء العلني للادخار، وعند القبول في البورصة أو العروض العلنية؛
  - ✓ اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة فضلا عن القواعد المهنية التي تنطبق عليها؛
  - ✓ شروط التداول والمقاصة للقيم المنقولة المسجلة في البورصة؛
  - ✓ القواعد المتعلقة بمسك حساب الحفاظ على السند؛
  - ✓ القواعد المتعلقة بتسيير نظام التسوية/ تسليم السندات؛
  - ✓ تسيير محفظة القيم المنقولة، وتخضع اللوائح التنظيمية الصادرة عن اللجنة لتصديق وزير المالية وتُنشر في الجريدة الرسمية.
- **سلطة المراقبة والإشراف** : وتسمح هذه السلطة للجنة بأن تضمن، على وجه الخصوص :
  - ✓ الالتزام بالقوانين والأنظمة من قبل المشاركين في السوق؛
  - ✓ قيام الشركات باللجوء العلني للادخار بما يتوافق مع التزامات الإفصاح عن المعلومات التي تخضع لها؛
  - ✓ السير الحسن للسوق.

[1] بوبكر رواغة، لزهردهينة، لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها في ظل التشريع الجزائري مفهومها و مهامها،مذكرة ماستر، تخصص قانون إداري،جامعة محمد خيضر،بسكر،2021-2022،ص21-23.

- **السلطة التأديبية والتحكيمية :**

تُنشأ بداخل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها غرفة تأديبية وتحكيمية تتألف من رئيس وعضوين (02) منتخبين من بين أعضاء اللجنة، وعضوين (02) من القضاة يعينهم وزير العدل. وتختص الغرفة في المسائل التأديبية بالتحقيق في أي خرق للالتزامات المهنية والأخلاقية يرتكبه الوسطاء في عمليات البورصة، وكل انتهاك للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم. وأما في المسائل التحكيمية، فتختص الغرفة بالتحقيق في النزاعات التقنية الناشئة عن تفسير القوانين واللوائح التنظيمية التي تحكم نشاط سوق البورصة والناشبة بين :

- ✓ الوسطاء في عمليات البورصة؛
- ✓ الوسطاء في عمليات البورصة وشركة تسيير بورصة القيم المنقولة(SGBV) ؛
- ✓ الوسطاء في عمليات البورصة وزبائنهم؛
- ✓ الوسطاء في عمليات البورصة والجهات المصدرة. [1]

- **شركة تسيير بورصة القيم المنقولة(SGBV) :**

يقع مقر شركة تسيير بورصة القيم، المعروفة اختصاراً SGBV ، في 27 شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 485200000.00 دينار جزائري، وقد تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993 وتحقق إنجازها في 25 مايو 1997؛ وتمثل الشركة إطاراً منظماً ومضبوطاً في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة بصفتهم الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

وقد شرعت الشركة، منذ نشأتها، في تنصيب الأجهزة التنفيذية والتقنية اللازمة للمعاملات على القيم المنقولة المقبولة في البورصة. [2]

- **المؤسسون لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة :**

يتمثل المؤسسون لبورصة القيم المنقولة في: [3]

- ✓ **البنوك الوطنية:** بنك التنمية المحليةBDL ، البنك الخارجي الجزائريBEA ، بنك الفلاحة والتنمية ال ريفيةBADR، القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الوطني الجزائريBNA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP Banque.

[1] موقع بورصة الجزائر، https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=152: 2023/05/17.

[2] موقع بورصة الجزائر. https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141# ; 13/04/2023.

[3] موقع بورصة الجزائر، المرجع نفسه.

- ✓ **شركات التأمين الوطنية:** الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR ، الشركة المركزية لإعادة التأمينCCR ، الشركة الجزائرية للتأمينSAA ، الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحيةCNMA .
- ✓ **البنك الخاص:** يونيون بنك UB .

- **المساهمون في شركة تسيير بورصة القيم المنقولة :**
  - ✓ بنك التنمية المحلية(BDL) ؛
  - ✓ البنك الخارجي الجزائري(BEA) ؛
  - ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) ؛
  - ✓ القرض الشعبي الجزائري(CPA) ؛
  - ✓ البنك الوطني الجزائري(BNA) ؛
  - ✓ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛
  - ✓ BNP PARISBAS El Djazair ؛
  - ✓ Société Générale Algérie؛
  - ✓ Tell Markets؛
  - ✓ البركة بنك الجزائرAl Baraka Banque Algérie ؛
  - ✓ السلام بنك للجزائر Al Salam Bank Algeria .[1]

- **مهام شركة تسيير بورصة القيم المنقولة :**

تتكفل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بالأنشطة التالية :

- ✓ التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة؛
- ✓ التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير ؛
- ✓ نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة؛

ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت اشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها(COSOB) .[2]

- **المؤتمن المركزي:**

أنشأ المؤتمن المركزي للسندات بموجب قانون 03-04 المتعلق ببورصة القيم المنقولة المؤرخ في 2003/02/17 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي 93-10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، كما سنت لجنة تنظيم عمليات البورصة أنظمة خاصة به وهي:

[1] موقع بورصة الجزائر، المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

النظام على السندات رقم 03-01 المؤرخ في 18 مارس 2003 المتعلق بالنظام العام للمؤتمن المركزي. النظام الاجتماعي رقم 03-05 المؤرخ في 18 مارس 2003 المتعلق بالمساهمة في رأس مال اجتماعي للمؤتمن المركزي. [1]

- **المساهمون في المؤتمن المركزي:**

بالرجوع لنص المادة 19 مكرر من المرسوم التشريعي 93-10 المعدل والمتمم والمحدد لرأس مال المؤتمن المركزي والأشخاص المخولة بالانخراط فيه، حيث يتكون رأس مال المؤتمن المركزي المقدر مبلغه ب 65 ملبون دينار جزائري من مساهمات مؤسسيه وهم :

- ✓ البنك الخارجي الجزائري؛
- ✓ القرض الشعبي الجزائري؛
- ✓ البنك الوطني الجزائري؛
- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- ✓ -الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛
- ✓ مجمع صيدال؛
- ✓ مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي؛
- ✓ مؤسسة الرياض – سطيف-.[2]

- **إدارة المؤتمن المركزي:**

المؤتمن المركزي للسندات يتخذ شكل شركة مساهمة تدار بواسطة الإدارة بحيث يخضع وضع القانون الأساسي وتعديلاته وكذلك تعيين المدير العام والمسيرين الرئيسين للمؤتمن المركزي إلى موافقة الوزير المكلف بالمالية، بعد آخذ رأي لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها نص مجلس إدارة المؤتمن المركزي بموجب الجمعية العامة التأسيسية بتاريخ 2001/11/19، ويتكون المجلس من الأعضاء التالية:

- ✓ رئيس المجلس ممثل شركة الرياض سطيف؛
- ✓ عضو مجلس إدارة ممثل شركة الأوراسي؛
- ✓ عضو مجلس إدارة ممثل مجمع صيدال؛
- ✓ عضو مجلس إدارة ممثل بنك الوطني الجزائري؛
- ✓ عضو مجلس إدارة بنك الجزائر الخارجي؛

[1] لطرش مهدي، وقرميش حمزة، النظام القانوني لتداول القيم المنقولة في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد بن صديق يحيى، جيجل،2018-2019، ص26-28.

[2] المرجع نفسه، ص27.

- ✓ عضو مجلس إدارة ممثل القرض الشعبي الجزائري؛
- ✓ عضو مجلس إدارة ممثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.[1]

ثانيا: المتعاملون في سوق الاوراق المالية الجزائرية:

- **وسطاء عمليات البورصة:** وهو يعتبر شخصا طبيعيا أو معنويا متخصصا في شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة، وقد منحت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة الاعتماد لعدد من الشركات من أجل ممارسة أنشطة الوسطاء في عمليات بورصة الجزائر أهمها :
  - ✓ وزارة المالية؛
  - ✓ صندوق الضمان؛
  - ✓ ومؤسسات مالية أخرى..... [2]

- **المصدرون:** المصدرون هم أول متدخل في سوق القيم المنقولة والمصدر شخص معنوي يقوم بعرض الورقة المالية لأول مرة وذلك باللجوء إلى الادخار العلني وتتمثل هذه الأشخاص المعنوية في : الدولة وتأتي في المرتبة الأولى من حيث طلب الحصول على الأموال وهذا لتمويل العجز المالي أو تمويل الاستثمارات العمومية (طرق، سدود، سكة حديدية، مطارات .... الخ).
  - ✓ المؤسسات العمومية والخاصة؛
  - ✓ البنوك التجارية.[3]
- **المستثمرون:** يعتبر المستثمرون في الأسواق المالية مصدرا أساسيا للأموال حيث تشمل هذه الفئة الأفراد والمؤسسات التي تزيد الأموال لديها عن الاحتياجات الاستهلاكية فتقوم باستثمار طويل الأجل نسبيا، وذلك بشراء الأوراق المالية (أسهم، سندات) والأصل يكون للاستثمار لا للمضاربة ويهتم المستثمرون بعدة عوامل أهما معدل الفائدة والمخاطرة؛ والمستثمر هو الضلع الثاني في مثلث سوق القيم المنقولة، حيث يتولى إنشاء الأوراق المالية، كما يمكن له القيام بعملية البيع والشراء والوساطة، ونظرا لهذه الأدوار المتعددة نشير إلى أهمية المستثمرين أشكالهم (فرع أول)، المستثمرون في بورصة الجزائر(فرع ثاني)، التزامات الوسطاء (فرع ثالث).

في الأصل يوجد نوعين من المستثمرين في القيم المنقولة، حيث نجد صغار المستثمرين وتمثلهم الأفراد والقطاع العائلي بصفة عامة، وتسمى هذه الفئة بصغار المدخرين، أما الفئة الثانية فهي تتمثل في

---

[1] لطرش مهدي، المرجع نفسه، ص 28.

[2] بن شنوة فريدة، واقع السوق المالي في الجزائر وآفاق تطوير فعاليته في ظل التغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد:12، العدد:13، ديسمبر 2016، ص59.

[3] صالح بوزطوطة، مرجع سبق ذكره ص36.

مؤسسات سواء كانت هيئات عامة أو خاصة، والملاحظ أن المشرع الجزائري وسع من دائرة المستثمرين ليشمل بذلك الأشخاص الطبيعيين وهذا على خلاف فئة المصدرين.[1]

ثالثا: أقسام سوق الأوراق المالية الجزائرية:

تنقسم سوق الاوراق المالية الجزائرية إلى عدة أقسامم كما يلي: [2]

- **سوق سندات راس المال:** وتنقسم هذه الى السوق الرئيسية وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
  - **السوق الرئيسية:** وهي سوق الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد حاليا أربع شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:
    - ✓ **مجمع صيدال SAIDAL:** الناشط في القطاع الصيدلاني؛
    - ✓ **مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي** : AL AURASSI الناشطة في قطاع السياحة؛
    - ✓ **أليانس لتأمينات ALLIANCE:** الناشطة في قطاع التأمينات؛
    - ✓ **بيو فارم:** الناشطة في القطاع الصيدلاني.
  - **سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** سوق مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم انشاء هذه في سنة 2010 بموجب نظام تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 12-01 المؤرخ في 18 صفر 1433الموافق 12يناير 2012، المعدل والمتمم للنظام رقم 97-03المؤرخ في 17رجب 1418الموافق 18نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة.

ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدرا بديلا للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم، وحتى منتصف 2014، وحاليا تم إدراج شركة واحدة وهي أوم آنفست.

- **سوق سندات الدين:** وتنقسم هذه الى سوق السندات وسوق كتل سندات الخزينة العمومية:
  - **سوق السندات:** نجد هنا العديد من الشركات منها:

شركة سونلغاز SONELGAZ، الجزائر للفندقة والضيافة والعقاراتSpa DAHLI، شركة النقل الجوي الجزائرية AIR ALG، والجزائرية للاتصالات، وشركة سوناطراك SONATRACH، فندق الرياض سطيف

---

[1] صالح بوزطوطة، مرجع نفسه 37-42.

[2] أنظر إلى المراجع التالية:

- موقع بورصة الجزائر: https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145 : 2023/05/30.
- عبد الوهاب شام، عمار رودة، طبيعة سوق الأوراق المالية الجزائرية: حلول ومشكلات، مجلة آفاق للعلوم، المجلد01، العدد02، ص158.

ERIAD، المؤسسة المالية "الائتمان الإيجاري المغاربي بالجزائر MLA.وبطبيعة الحال جل هذه المؤسسات المصدرة في هذا السوق حلت تواريخ استحقاق سنداتها، الأمر الذي استوجب خروجها من البورصة، حيث يوجد سند و احد مدرج في تسعيرة هذه السوق، و هو خاص بشركة الجزائر للفندقة فندقة والضيافة والعقارات التي من المقرر أن يحل تاريخ استحقاق سندها في سنة2016 .

- **سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT):** المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسست هذه السوق سنة 2008 وتحصي حاليا27 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي أكثر من 320مليار دينار جزائري؛ ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات استحقاقها بين 7و 10 و15، من خلال الوسطاء في عمليات عاما البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

الشكل 03: أقسام سوق الأوراق المالية الجزائرية

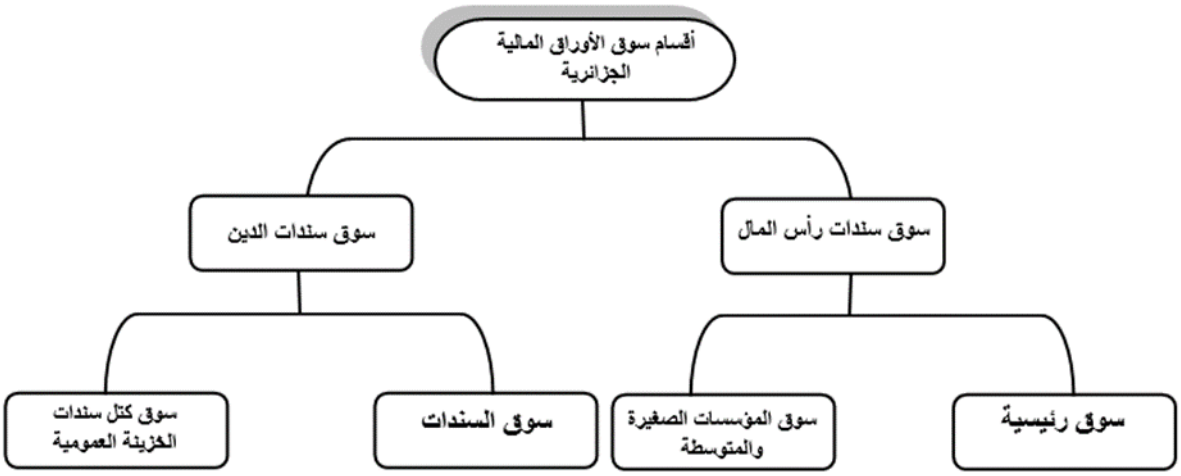

المصدر: موقع بورصة الجزائر : https ://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145.

حاولنا من خلال الشكل السابق توضيح أقسام سوق الأوراق المالية الجزائرية، التي تنقسم إلى قسمين أساسيين وذلك تبعا لمعيار الأوراق المالية محل التعامل ، و هما سوق سندات رأس المال (الأسهم) و سوق سندات الدين (السندات) يندرج تحت كل منهما تقسيمات أخرى ثانوية وذلك حسب معيار الإصدار جهة حيث نجد في سوق سندات رأس المال سوق رئيسية و هي سوق الشركات الكبرى التي تصدر الأسهم و سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،كما نجد في سوق سندات الدين قسمين هما سوق السندات و يمثل سوق سندات الشركات و قسم كتل سندات الخزينة العمومية و هو الذي يمثل سوق السندات التي تصدرها الحكومة ممثلة في الخزينة العمومية.

المطلب الثالث: طبيعة الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية الجزائرية

يمكن التعامل في سوق الأوراق المالية الجزائرية بالعديد من الأوراق المالية كما هو الحال في الأسواق المالية العالمية، إلا أن ما يميز سوق الأوراق المالية الجزائرية هو أن المشرع الجزائري شرّع العديد من الأوراق المالية ولكن في الممارسة العملية قد لا نجد كل تلك الأوراق المالية وهذا ما سنوضحه في النقاط الموالية.

أولا: الأدوات المالية المرخص التعامل بها في بورصة الجزائر: لقد رخص المشرع الجزائري تداول القيم المنقولة وذلك حسب التعليمة رقم 98-01 المؤرخة في 30 أفريل 1998 في لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وتتمثل فيما يلي:

- **أدوات الملكية:** تتمثل أدوات الملكية في الأسهم بأنواعها المختلفة، وقد عرف المشرع الجزائري السهم في المادة 715 مكرر 40 والتي نصت بقولها " السهم هو سند قابل للتداول تصدره شركة مساهمة كتمثيل لجزء من رأس مالها.[1] وهناك أنواع عديدة من الأسهم المتداولة وعادة ما يتم التمييز بين نوعين أساسيين من الأسهم هما الأسهم العادية والأسهم الممتازة:
  - **الأسهم العادية:** هي تلك الصكوك التي تصدرها شركات المساهمة عند انطلاقها أو عند زيادة رأس مالها وهو يثبت حق المساهم في أموال هذه الشركة؛[2]وقد تكون الأسهم العادية إما أسهم إسمية وهي التي تحمل اسم صاحبها وتدون البيانات المقيدة في سجل؛[3] أو هي عبارة عن أسهم لحاملها وهي الأسهم التي تصدر دون ذكر اسم مالكها، مما يجعل حامل السند مالكا له، وتعرف هذه الأسهم بكون حقوق أصحابها تمثل في وثيقة مادية "ورقة صك" و التي تتجسد فيها حقوق المساهمين[4].أو أسهم لأمر وهي التي يمكن أن تصدرها الشركة وتشترط فيها أن تكون كاملة الوفاء أي دفعت كل قيمتها الإسمية.[5] او أسهم نقدية هي أسهم تستوفي الشركة قيمتها الإسمية نقدا ويمكن دفع جزء من القيمة الإسمية عن الاكتتاب على أساس دفع باقي القيمة على أقساط تندفع في

---

[1] نادية فضيل شركة الأموال في القانون الجزائري الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائرية، الساحة المركزية بن عكنون –الجزائر– 2007، ص185.

[2] بن منصور موسى، مرجع سبق ذكره، ص74.

[3] شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار هومة،34 حي الابرويار–بوزريعة–الجزائر،2005، ص22.

[4] زهراء نواصريه، أنواع الأسهم وموقف المشرع الجزائري منها، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد02 ،2008، ص301.

[5] شمعون شمعون، مرجع سابق، ص23.

المواعيد التي تحددها الشركة؛[1] أو أسهم العيني هو الذي يمثل حصة عينية كعقار أو مصنع أو متجر أو موجودات لشركة قائمة مصدق عليها من الجمعية العامة التأسيسية.[2]

- **الأسهم الممتازة:** هي الأسهم التي تختص دون غيرها من الأسهم ببعض المزايا ويطلق عليها اسم أسهم الأولوية أو الأفضلية.[3] وهي سندات ملكية لحاملها، ويتمتع صاحب السهم الممتاز بنفس المزايا التي يتمتع بها صاحب السهم العادي فيما يتعلق بالأرباح ما لم ينص العقد التأسيسي للشركة خلاف ذلك، وليس لحامل السهم الحق في التصويت، ويعتبر عائد السهم الممتاز ثابت ولا يتأثر بمستوى أو وضع الشركة، ولحامل هذه الأسهم الحق في تحويله الى سهم عادي، ويحق للشركة شراء الأسهم الممتازة من أصحابها خاصة عندما تنخفض أسعار الفائدة، وهناك ميزات أخرى للأسهم الممتازة، منها ميزة الأرباح الموزعة التراكمية التي في حالة عدم توزيع الشركة أرباح في سنة ما على حملة الأسهم الممتازة لعدم تحقيق أرباح كافية، فإن الأرباح المستحقة لتلك السنة تنقل إلى السنة التي تليها، أي أنه يتطلب من الشركة في السنة القادمة أن تسدد أرباح الأسهم الممتازة المتأخرة، والمستحقة قبل أن تقوم بتوزيع أية أرباح على الأسهم العادية، وهذا يحفظ حق حملة الأسهم الممتازة في الأرباح المستحقة المقررة لهم بغض النظر عن مستوى أرباح الشركة.[4]
- **أدوات المديونية:** تعبر أدوات المديونية عموماً عن جزء من مديونية الشركة الإجمالية وعادة ما تعرف بالسندات بمختلف أشكالها وأنواعها، وبعدما كان المشرع الجزائري يمنع من إصدار السندات في ظل القانون التجاري، أي الأمر رقم 75-59 أصبح بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-08 يسمح بإصدارها من طرف شركات المساهمة. واستوحى المشرع الجزائري تعريف السندات من القانون الفرنسي وجاء كما يلي: "السندات هي أوراق مالية قابلة للتداول تمنح، بالنسبة لإصدار معين، حقوق دين متطابقة بنفس القيمة الاسمية: [5]«

"**Les obligations sont des titres négociables qui، pour une émission donnée، confèrent les droits de créances identiques pour une même valeur nominale ".**

ينطوي تحت ظل السندات القابلة للتداول في بورصة الجزائر نوعين منها:

---

[1] سهام ساحلي، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي،2017-2018، ص 25.

[2] شمعون شمعون، مرجع نفسه، ص24.

[3] المرجع نفسه، ص24.

[4] سميحة بن يحياوي، دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014_2015، ص 37.

[5] شليط على وبومراو محند، النظام القانوني للأسهم والسندات، تخصص قانون الأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية،2017-2018، ص31-32.

- **سندات حكومية: أو** كما تسمى بسندات الخزينة تصدرها الدولة وغالبا ما يكون البنك المركزي أو الخازنة لمواجهة العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم.[1] ولها مجموعة من الخصائص تتميز على أنها من السندات الطويلة الأجل وقليلة المخاطر ولها عوائد كبيرة.

✓ **أنواع السندات الحكومية:** وتتفرع السندات الحكومية إلى عدة أنواع نذكر منها الأنواع الثلاثة التالية:

- **سندات الخزينة العمومية:** تمثل سندات الخزانة استثمار متوسط وطويل الأجل إذ يتراوح تاريخ استحقاقها بين سبع سنوات وثلاثون سنة، ولحامل السند أن يتصرف فيه كطرف ثالث دون الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق. ويمتد ذات الحق للحكومة إذ قد ينص في قانون إصدار تلك السندات إمكانية استدعاء السند بقيمة وبتاريخ أو تواريخ محددة سلفا.[2]
- **البنك المركزي:** هي سندات يصدرها البنك المركزي وهي قابلة للتداول مثل بقية السندات الأخرى[3].
- **سندات الهيئات المحلية:** التي تصدر عادة لأغراض استثمارية بحتة وخاصة في مشروعات سندات الهيئات المحلية والمؤسسات أو الدوائر الرسمية (القطاعية أو البنية التحتية، وبالتالي تكون هذه السندات كالسندات الحكومية (المركزية) السابقة طويلة الأجل، وغالبا ما تتم لنفس الضمانات الرسمية والإعفاءات الضريبي وخاصة بالنسبة لفوائدها. وهناك نوعين من السندات المذكورة وهما سندات إجبارية عامة والتي تضمن بالنفوذ الضريبي للإدارة المصدرة لها، وسندات العوائد وهي تضمن من خلال إمكانية الحصول على عوائدها من مشروع معين تستخدم السندات المعنية في تمويله.[4]

- **سندات الشركات:** وهي التي تصدرها المؤسسات العامة والخاصة والتي تكون في حاجة الى قروض، والتي لا تستطيع الزيادة في رأس المال.[5]ومن خصائصها تتميز بأنها كثيرة المخاطر ومدة أجلها متوسطة أو قصيرة الأجل ولها عوائد أقل مقارنة بسندات الحكومة.

✓ **أنواع سندات الشركات:** ونميز من هذا النوع من السندات أنواع كثيرة تختلف باختلاف المعايير المصنفة حسبها وهي كالتالي:

---

[1] احمد عبد الحفيظي وسلماني عادل، كيفية تقييم الأوراق المالية الأسهم والسندات في سوق رأس المال، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثاني، 2014/12/25، ص207.

[2] فاطمة زوخ، دور السندات الحكومية في تعبئة المدخرات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018_2019، ص 5.

[3] موسى بن منصور، مرجع سابق، ص96.

[4] بوضياف عبير، مرجع سابق، ص73.

[5] احمد عبد الحفيظي وسلماني عادل، مرجع سابق، ص207.

- **من حيث الأجل:** تبعاً لهذا المعيار يمكن أن نميز بين نوعين أساسين من السندات هما:[1]
  - ✓ **سندات قصيرة الأجل:** تستحق خلال عام أو أقل وتكون معدلات فوائدها منخفضة نسبيا.
  - ✓ **سندات متوسطة الأجل:** تستحق من عام إلى سبع سنوات وتكون فوائدها متوسطة نسبيا.
- **من حيث الشكل:** وفي هذا المعيار نميز نوعين من السندات سندات إسمية ولحاملها:[2]
  - ✓ **سندات إسمية:** وهي التي تحمل اسم صاحبها على صك السند وتقيد بحسب الشركة ولا تتداول إلا بعد موافقة الشركة وإثبات التنازل عنها في دفاترها.
  - ✓ **سندات لحاملها:** هي تلك السندات التي تكون ملكا لحاملها، وتعتبر من قبيل المنقولات المادية التي ينطبق بشأنها قاعدة حيازة المنقول سند الملكية.
- **من حيث طبيعة الفائدة:** ونجد في هذا المعيار نوعين ذات الفائدة الثابتة والأخرى متغيرة:
  - ✓ **سندات ذات فائدة ثابتة:** وهي نوع من السندات القابلة للتحويل إلى سندات أخرى بنفس القيمة الإسمية لكن بفترة استحقاق تختلف عن الأولى (أطول أو أقل) مع الاحتفاظ بنفس الفائدة.[3] ومن أمثلتها السندات التي طرحتها كل من شركة سيفيتال وشركة دحلي وغيرها.
  - ✓ **سندات ذات فائدة متغيرة:** وهو نوع استحدث لمواجهة موجة التضخم التي أدت إلى رفع معدلات الفائدة مما يترتب عليه انخفاض القيمة السوقية للسندات، وعادة يحدد سعر فائدة مبدئي لهذه السندات ويعاد النظر فيه كل ستة أشهر بهدف تعديله ليتلائم مع معدلات الفائدة السائدة في السوق.[4] ومن أمثلتها السندات التي طرحتها شركة المغاربية للإيجار المالي، وشركة سونلغاز.
- **من حيث قابلية التحويل:** يوجد سندات تقبل التحويل إلى أسهم والأخرى غير قابلة للتحويل:[5]
  - ✓ **السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:** هي سندات تعطي لحاملها الحق في طلب تحويلها الى أسهم أو سندات أو كليهما. وقد تصدرها الحكومات أيضا.
  - ✓ **السندات غير القابلة للتحويل:** سندات لا تعطي المكتتب حق التحويل، وتصدر عادة بمعدل فائدة أعلى من السندات القابلة للتحويل.
- **الأدوات الهجينة:** تمثل الأدوات الهجينة تلك الأدوات التي تجمع بين خصائص الملكية وخصائص المديونية، وتشمل غالباً كل من سندات المساهمة وشهادات الاستثمار، ويمكن بيان ماهية كل منهما فيما يلي:

---

[1] مصطفى يوسف كافي، تحليل وإدارة بورصة الأوراق المالية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2014، ص150.

[2] صلاح السيد جودة، بورصة الأوراق المالية علميا-عمليا، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2000، ص 182.

[3] أحمد بن محمد الخليل، الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار أبن الجوزي، ص91.

[4] عبد الغفار حنفي آخرون، الأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر،2006، ص43.

[5] الموقع الرسمي لعرب بنك، https://www.arabnak.com/:2023/05/16.

- ✓ **سندات المساهمة:** عرفها المشرع الجزائري بأنها سندات دين تتكون أجزاءها من جزء ثابت يتضمنه العقد وجزء متغير يحسب استنادا إلى عناصر تتعلق بنشاط الشركة أو نتائجها وتقوم على القيمة الإسمية للسند، يكون الجزء المتغير موضوع تنظيم خاص، توضح حدوده بدقة.[1]
- ✓ **شهادات الاستثمار:** عرفها المشرع الجزائري حسب المادة 715 مكرر62 هي التي يجب أن تكون قيمتها الإسمية مساوية للقيمة الإسمية لسهم الشركة المصدرة، حقوقا مالية، وهي قابلة للتداول.[2]

إضافة إلى الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات بأنواعها والأوراق المالية الأخرى مثل شهادات الاستثمار والمساهمة نجد أيضا أوراق أخرى متمثلة فيما يلي:

- **صكوك هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولةOPCVM :**

هي تلك الصكوك التي تمنحها هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة للمساهمين فيها كمدخرين أو مستثمرين في الأوراق المالية والذين يهدفون إلى تحقيق الربح وتدنية المخاطر وتسيير محافظهم المالية، لأن هذه الصكوك تتميز بخصائص إيجابية سواء بالنسبة للعائد أو بالنسبة للمخاطرة، فالنسبة للعائد فهي تتيح مزيج من أنواع العائد منها العوائد السنوية في شكل فوائد أو أرباح حسب الأوراق المالية المعنية المشكلة لرأس مال هيئة التوظيف فضلا عن العائد الناتج عن قيمة التنازل عن الأوراق المالية التي تشكل المحفظة المالية لهذه الهيئات المصدرة لتلك الصكوك، أما من حيث المخاطرة فتتميز بقلة المخاطر لأنها تتسم بالتنويع لكونها تعبر عن محفظة مالية منوعة مسندة إلى مسير محترف يلم بالنشاط المالي في البورصة يقوم بتوظيف أوراقهم المالية في السوق المالية، وهي تمثل أدوات مالية تجمع بين الأمان والعائد بالنسبة للمستثمرين الذين يجدون في ذلك وسيلة فعالة ومحترفة لادخارهم، والتي قد تأخذ حسب نسبة تكوينها من مختلف الأوراق المالية أحد الأشكال التالية:

- **صكوك هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات أسهم:** أي 60% من المحفظة مكونة من أسهم؛
- **صكوك هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات سندات:** أي 60% من الحافظة مكونة من السندات؛

[1] شليط على وبومراو محند، مرجع سابق، ص 32.

[2] المادة 715 مكرر62 من المرسوم التشريعي 93-08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 25 أفريل 1993، ص42.

- **صكوك هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات أسهم:** أي 60% من الحافظة مكونة من أدوات النقدية. [1]

ثانيا: الأدوات المتداولة فعليا في بورصة الجزائر:

على الرغم من أن المشرع الجزائري سمح بإصدار وتداول تشكيلة واسعة من الأوراق المالية كما سبق وأشرنا إليها فيما سبق، إلا أن المتعامل عليها في بورصة الجزائر هو عدد قليل جدا منها، حيث تتمثل أساسا في سندات رأس المال بالنسبة لأدوات الملكية (الأسهم العادية) بشكلها التقليدي، وعدد من سندات الدين سواءً الخاصة بالشركات أو بالحكومة وفيما يلي توضيحات حول هذه الأدوات

- **بالنسبة لأدوات الملكية:** يتم التعامل في بورصة الجزائر بسندات رأس المال الممثلة أساساً في الأسهم العادية فقط، لعدد من الشركات المدرجة فيها، وتضم بورصة الجزائر حالياً خمس شركات تصدر هذا النوع من السندات موزعة على أقسامها، أربعة منها متداولة على السوق الرئيسية وواحدة متداولة في قسم سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم01: الشركات المسجلة في السوق الرئيسية من خلال سندات رأس المال إلى غاية 2023

الرمز ISIN	الرمز في البورصة	اسم الشركة	القطاع/الفئة	القيمة الاسمية دج	عدد الأسهم
DZ0000010037	**ALL**	ألياس للتأمينات	التأمينات	200	9 287 217
DZ0000010029	**AUR**	م.ت.ف.الأوراسي	الفندقة	250	6 000 000
DZ0000010003	**SAI**	صيدال	**الصناعة الصيدلانية**	250	10 000 000
DZ0000010052	**BIO**	بيو فارم	**الصناعة الصيدلانية**	200	25 521 875

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة الجزائر https ://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe .

يمثل الجدول الشركات الأربعة المسجلة في سوق الرئيسية من خلال سندات رأس المال في موقع بورصة الجزائر لسنة 2023؛ نلاحظ وجود تباين في عدد إصدارات الأسهم لهذه الشركات؛ فالشركة ذات الأكبر إصدار هي بيو فارم بـ: 25521875 سهم وبقيمة اسمية 200 دج، تليها ألياس لتأمينات بقيمة 9287217 وبقيمة اسمية مماثلة 200 دج، وشركة تسيير فندق الأوراسي بـ: 6000000 سهم وبقيمة اسمية 250 دج، وفي المرتبة الأخيرة صيدال ذات الأقل اصدار بـ 100000000 سهم وقيمية اسمية 250 دج.

[1] أحلام عنكوش، سوق الأوراق المالية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة ام البواقي، 2013-2014، ص80.

الجدول رقم02: الشركات المسجلة في سوق م. ص. و. م. من خلال سندات رأس المال إلى غاية 2003

الرمز ISIN	الرمز في البورصة	اسم الشركة	القطاع/الفئة	القيمة الاسمية دج	عدد الأسهم
DZ0000010060	AOM	أوم آنفست	سياحة	100	4596030

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة الجزائر. https ://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe .

يمثل الجدول الشركة الوحيدة المسجلة في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سندات رأس المال في موقع بورصة الجزائر لسنة 2023 وهي شركة أوم آنفست المختصة في مجال السياحة، بإصدار 4596030 سهم وقيمة إسمية قدرها 100 دج.

2. **بالنسبة لأدوات المديونية:** وتسمى أيضا بسندات الاستحقاق وعرفها المشرع الجزائري على أنها سندات قابلة للتداول تخول بالنسبة للإصدار الواحد نفس حقوق الدين بالنسبة لنفس القيمة الإسمية[1]، ونميز فيها بين سندات الشركات وسندات الحكومة.

- **سندات الشركات:** في الوقت الحالي لا توجد أية شركة مدرجة في بورصة الجزائر من خلال هذه السندات، إلا أن بورصة الجزائر عرفت منذ إنشائها تسجيل العديد من سندات الشركات حسب ما يبينه الجداول التالي:

الجدول رقم 03: الشركات المسجلة من خلال سوق سندات الدين ديسمبر 2010

الرمز	الاسم	حجم الإصدار (دج)	تاريخ الدخول إلى البورصة
AA10	الخطوط الجوية الجزائرية	14 184 120 000	12 فيفري 2007
AT11	اتصالات الجزائر	21 598 560 000	22 نوفمبر 2006
SZ11	سونلغاز 11	15 900 000 00	29 ماي 2006
SZ14	سونلغاز 14	15 900 000 000	01 جوان 2008
ENAFOR	المؤسسة الوطنية لتنقيب البترول	8 000 000 000	08 ديسمبر 2005
ENTP	الشركة الوطنية لأعمال الآبار	4 000 000 000	02 ديسمبر 2007
SNL	الشركة الوطنية للإيجار المالي	2 000 000 000	06 أكتوبر 2015
CEVITAL	سي فيتال	5 000 000 000	18 جانفي 2006
SRH	شركة إعادة التمويل الرهن العقاري	5 000 000 000	06 ديسمبر 2017
MLA	المغاربية للإيجار المالي الجزائر	2 000 000 000	29 مارس 2015
ETRHB	مجموعة حداد	6 000 000 000	10 ديسمبر 2006
DAHLI	دحلي	8.3 000 000 000	11 نوفمبر 2008

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مطبوعة الأستاذ موسى بن منصور للأسواق المالية ص65. وموقع لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB.

[1] شليط على وبومراو محند، مرجع سابق، ص32.

- **سندات الحكومة:** في بورصة الجزائر هي سندات الخزينة التي تصدرها الخزينة العامة وهي متعددة ولعل هذا الجدول يوضح أهم هذا النوع من السندات:

الجدول رقم 04: سندات الخزينة المدرجة في بورصة الجزائر 2023/05/05:

الفئة	الرمز	رمز ISN	سعر الإدراج	تاريخ الإدراج	تاريخ الاستحقاق	حجم الإصدار 10^6 دج	نسبة الفائدة
O.A.T10 Ans	0100623	DZ0000700298	108.93	05/06/2013	09/06/2023	6 000 00	3.60%
O.A.T 15 Ans	0151223	DZ0000700157	120.22	10/12/2008	11/12/2023	1 000 00	3.75%
O.A.T 15 Ans	0150324	DZ0000700181	108.58	18/03/2009	18/03/2024	15 000 00	3.75%
O.A.T 15 Ans	0150425	DZ0000700215	109.6	07/04/2010	07/04/2025	5 000 00	3.75%
O.A.T 15 Ans	0150626	DZ0000700249	115.62	01/06/2011	01/06/2026	15 000 00	3.75%
O.A.T 15 Ans	0150527	DZ0000700272	106.3	02/05/2012	03/05/2027	41 232 00	3.75%
O.A.T 15 Ans	0150728	DZ0000700306	100.00	03/07/2013	07/07/2028	48 177 00	3.75%
O.A.T 10 Ans	0100224	DZ0000700322	100.05	23/02/2014	03/02/2024	31 590 00	3.60%
O.A.T 15 Ans	0150329	DZ0000700330	100.10	23/03/2014	23/03/2029	48 177 00	3.75%
O.A.T 15 Ans	0150730	DZ0000700363	90.50	15/07/2015	19/07/2030	31 590 00	4.00%
O.A.T 10 Ans	0100725	DZ0000700366	92.20	08/07/2015	12/07/2025	23 663 00	3.75%
O.A.T 7 Ans	0070124	DZ0000700371	95.50	18/01/2017	22/01/2024	953 00	4.00%
O.A.T 10 Ans	0101027	DZ0000700379	77.00	29/10/2017	2027/10/29	7 620 00	4.00%
O.A.T 7 Ans	0070125	DZ0000700405	89.29	14/01/2018	14/01/2025	23 152 00	5.00%
O.A.T 15 Ans	0150233	DZ0000700421	87.24	25/02/2018	04/02/2033	22 100 00	6.50%
O.A.T 10 Ans	0100128	DZ0000700413	88.69	21/01/2018	21/01/2028	21 300 00	6.75%
O.A.T 10 Ans	0100229	DZ0000700439	87.98	03/02/2019	03/02/2029	11 863 00	6.75%
O.A.T 15 Ans	0150434	DZ0000700454	87.538	17/04/2019	21/04/2034	117 343 00	6.50%
O.A.T 7 Ans	00703220	DZ0000700447	89.725	06/03/2019	10/03/2026	19 480 00	5.00%
O.A.T 7 Ans	0071026	DZ0000700462	89.725	02/10/2019	06/10/2026	22 880 00	5.00%
O.A.T 10 Ans	0100230	DZ0000700470	88.074	19/02/2020	23/02/2030	8 173 00	5.75%
O.A.T 15 Ans	0150435	DZ0000700488	87.550	22/04/2020	20/04/2035	10 735 00	6.50%
O.A.T 7 Ans	0070727	DZ0000700495	89.721	01/07/2020	05/07/2027	54 014 00	5.00%
O.A.T 10 Ans	0100331	DZ0000700504	87.970	10/03/2021	14/03/2031	46 830 00	6.75%
O.A.T 15 Ans	0150430	DZ0000700512	87.54	31/03/2021	04/04/2036	10 790 00	6.60%
O.A.T 7 Ans	0070028	DZ0000700520	89.725	20/06/2021	20/06/2028	7 334 00	5.00%
O.A.T 7 Ans	0070929	DZ0000700538	91.773	31/08/2022	04/09/2029	69 255 00	5.00%
O.A.T 15 Ans	0151237	DZ0000700546	88.79	30/11/2022	04/12/2037	60 300 00	6.60%
O.A.T 7 Ans	0070130	DZ0000700553	91.774	29/01/2023	29/01/2030	129 050 00	5.00%

المصدر: الموقع الإلكتروني في بورصة الجزائر. https://www.sgbv.dz/ar/?page=oat

المبحث الثالث: مجالات تدخل البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية

تقوم البنوك التجارية الجزائرية بعدة مهام في سوق الأوراق المالية وتظهر في عدة أنشطة ومجالات وتتدخل في عدة عمليات ومن هذا أصبحت تشغل حيز كبير في سوق الاوراق المالية ولهذا تم التطرق في هذا المبحث إلى المجالات العامة التي تدخل فيها البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية مع ذكر شروط إدراجها في هذه السوق وإبراز دورها فيه .

المطلب الأول: المجالات العامة لتدخل البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية

ومن أهم التدخلات التي تقوم بها البنوك التجارية هي العمليات التي تقوم بها لصالح عملائها والأخرى لحسابها الخاص وهذا ما سنتعرف عليه في النقاط التالية:

أولا: عمليات البنوك التجارية لحساب عملائها:

وفي هذا المضمون نذكر العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية الجزائرية لصالح عملائها وهي: [1]

- **القيام بخدمات الاكتتاب:** عند قيام الشركات بإصدار أوراق مالية جديدة بغية زيادة رأسمالها أو تمويل احتياجاتها من المال بطرح أوراق مالية للاكتتاب لأول مرة وذلك عن طريق البنك الذي يتولى بدوره هذه العملية.
- **القيام بعملية السمسرة:** يقوم البنك التجاري في نطاق دوره كبنك استثمار بتقديم خدمات السمسرة في الأوراق المالية وذلك عن طريق الوساطة بين المستثمرين والجهة المصدرة من جهة وبين المستثمرين فيما بينهم من جهة أخرى.
- **حفظ الأوراق المالية:** يقوم البنك بخدمة حفظ الأوراق المالية لحساب العملاء وإدارتها لحسابهم كذلك بأمر منهم، كما يقوم أيضًا بتحصيل أقيامها وفوائدها الدورية أو أرباحها السنوية لصالح عملائه.
- **تقديم النصح والمشورة:** يقدم البنك نصائح وإرشادات لعملائه حول إصداراتهم الجديدة، وذلك لما يتوفر لديه من معلومات حديثة عن السوق الرأسمالي؛ كما يقدم الاستشارات المالية التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء أصحاب الفوائض المالية حول كيفية استثمار أموالهم.
- **عقد صفقات الأوراق المالية لحساب العملاء:** ينفذ البنك أوامر العملاء بشراء أو بيع الأوراق المالية، فيتولى قسم البورصة في البنك تنفيذ عمليات بيع أو شراء الأوراق المالية من بورصة الأوراق المالية لحساب العملاء. يعتبر هذا المسلك الذي يتبعه العملاء من أجل إتمام صفقاتهم على الأوراق المالية مفيد للعملاء أين يتجنبون الاتصال بالسمسار وهم لا يعرفونه، ومفيد للبنك الذي يحصل على عمولته من العميل والسمسار معًا. وفي عملية تداول الأوراق المالية يقوم البنك المسؤول عن تداول الأوراق

[1] بن منصور موسى ومانع سهام، خدمات البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية (دراسة حالة بنك الراجحي السعودي)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد01، السنة 2020، ص 22 الى 26.

المالية المكونة للمحفظة المالية، بدور كبير في عملية تحويل أوامر البورصة سواءً كان أمر شراء، بيع، استبدال...الخ، وهذا من خلال تلقي أوامر البورصة ثم تحويلها إلى سمسار لتنفيذها، فيما يخص تلقي أوامر البورصة تكون من العميل وفور تلقي البنك هذه الأوامر يقوم بقيدها في دفاتره بتسلسل حسب تاريخ وساعة ورودها.

- **تكوين وإدارة محفظة الأوراق المالية:** من بين الخدمات المتطورة التي يقدمها البنك نذكر إدارة محفظة الأوراق المالية التي أصبحت من أهم خدمات البنك المقدمة لعملائه، نظرًا لأن إدارة محفظة الأوراق المالية تتطلب الخبرة والوقت اللازم لذلك اتجه المدخرين إلى الهيئات التي تتوفر على هذه الشروط، ومن بين أهم هذه الهيئات البنوك التي تسعى جاهدة إلى جذب المدخرين كبارًا أو صغارًا.

وهناك ثلاثة أنواع لمحفظة الأوراق المالية التي يقوم البنك بإدارتها لحساب العميل نذكرها باختصار كما يلي:

- **محافظ ثابتة التكوين:** يكون تصرف البنك فيها مقيد وفق نظامها الأساس ي المتفق عليه؛
- **محافظ شبه ثابتة التكوين:** أقل تقيدًا من التي سبقتها إذ يمكن للبنك الاختيار بين مجموعة الأوراق المقيدة في القانون الأساسي للمحفظة؛
- **محافظ مرنة التكوين:** يعطى للبنك هنا حرية الحركة في تكوينها واختيار الأوراق المالية المناسبة.

وهنا سنذكر دور البنك في إدارة المحفظة المالية:

- ✓ **دور البنك كأمين حفظ:** إن المقصود بإيداع المحافظ المالية لدى بنك تجاري لا يعني الالتزام بالمحافظة المادية عليها فقط إنما أيضا المحافظة القانونية على حقوق العميل المرتبطة بهذه الأوراق من خلال الالتزام والمتابعة المستمرة.
- ✓ **الالتزام بقبض مستحقات العميل والمحافظة على حقوقه :** بما أن المحفظة بحوزة البنك فمن الصعب على صاحبها أن يتحصل على عوائدها مباشرة أو سحب موجودات المحفظة في كل مرة يحتاج فيها إلى أموال، ومن ثم يلتزم البنك بقبض مستحقات الأوراق المالية وعوائدها وأرباحها وقيمتها إذا استحقت أو استهلكت، ويقوم بتقييدها في حساب المودع؛
- ✓ **الالتزام بإخطار العميل والحصول على التعليمات:** لابد على البنك أن يبلغ عميله بكل أمر يتعلق بالمحفظة المالية التي في حوزته، أو يحصل على موافقته في أي قرار يتخذه بشأنها؛
- ✓ **دور البنك كأمين استثمار:** للبنك أن يمسك حسابات عميله ويديرها ويجري المقاصة والتسوية للعوائد والأرباح المالية الناشئة عن تداولها وينقل ملكيتها عن

طريق القيد الدفتري، وحتى تتم العملية لابد أن تتم في شكلها القانوني، وذلك بموجب اتفاق مكتوب وعقد صريح وواضح.

- **عقد إدارة محفظة الأوراق المالية:** وهو عقد وكالة موقع من الطرفين (العميل والبنك)، يتفق فيه الطرفان على أمور عديدة من بينها تحديد الهدف من الإدارة، تحديد نطاق الوكالة المعطاة للبنك، تحديد مواعيد وطرق إخطار العميل، تحديد أجر وعمولة البنك، تحديد رغبات العميل وقدرته على تحمل المخاطر وغيرها.
- **التسوية والمقاصة:** يقوم البنك بدور عضو تسوية إذا تم الاتفاق على ذلك وإلا ينتهي دوره عند حد التداول فقط، فإذا قام بهذا الدور فهذا يعني أنه سيقوم بتسوية مالية على حسابه مباشرة في بنك المقاصة، وهذا عن طريق فتحه لدى أحد هذه البنوك حساب تسوية، وحساب جاري، على اعتبار أن بنوك المقاصة تحدد من طرف الهيئة في البورصة القائمة على التسوية والمقاصة، حيث تقوم هذه الأخيرة بالاطلاع والخصم والإضافة من وإلى حسابات البنك المدير لدى بنك المقاصة لتسوية عمليات تداول الأوراق المالية.

ثانيا: عمليات البنوك التجارية لحسابها الخاص:

وبعد التعرف على العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية الجزائرية لحسابها العملاء يمكن أيضا تلخيص العمليات التي تقوم بها لحسابها الخاص في النقاط التالية:[1]

- **الاستثمار في الأوراق المالية:**

تقوم البنوك التجارية بتوظيف أموالها الفائضة عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية من خلال المفاضلة بين هذه الأوراق المالية المعروضة في السوق وفقًا لمقتضيات الضمان التي يتبعها البنك ومن بين هذه الأوراق المالية نجد السندات التي تصدرها الحكومة وتتسم هذه بدرجة عالية من السيولة والثبات النسبي في قيمتها وتحتل المرتبة الأولى لدى البنك؛ وتأتي في المرتبة الثانية عملية الاستثمار في رأس مال البنك وهي بنفس الجاذبية مع سندات الحكومة، تليها في المرتبة الثالثة عملية الاستثمار في البنوك التجارية عن طريق الاستثمار في شهادات الإيداع القابلة للتداول والتي تصدرها البنوك حيث توفر الضمان للبنك والمودعين ؛وفي المرتبة الرابعة نجد عملية الاستثمار في سندات مؤسسات الأعمال وتنقسم الى سندات مؤسسات الأعمال المضمونة وغير المضمونة وتعود الأولوية للسندات المضمونة؛ وفي المرتبة الأخيرة الاستثمار في الأسهم وهي عبارة عن فرصة استثمارية جد كبيرة للبنوك التجارية لاتصاف أسعارها بالاستقرار والثبات النسبي ويقبلها البنك المركزي كضمان لطلب القروض.

تتم عملية الاستثمار في البنوك التجارية عن طريق وضع قواعد سياسات إدارة محفظة البنك وهي من القواعد التي يجب مراعاتها عند بناء سياسات واستراتيجيات الاستثمار ومن بين هذه السياسات والقواعد

[1] بن منصور موسى ومانع سهام، المرجع نفسه، ص27.

ضرورة توفر الأموال اللازمة للاستثمار لأن البنك يعمل في سوق متغيرة، لذا فان طبيعة التزاماته تتغير بتغير الاستثمار، فالمبالغ المودعة الجارية يمكن التحكم فيها، أما الودائع لأجل والسندات فمن الصعب التحكم فيها، الأمر الذي يجبر البنك على ضرورة توفير الأموال اللازمة التي يحتاجها؛ ولضمان حقوق المودعين في البنك التجاري يعتمد على جودة الأوراق المالية لان الأوراق المالية ذات الجودة العالية تضمن حقوقهم وتقلل من المخاطر وهذا النوع يكون احتياطات السيولة التي يلجأ البنك إلى تصفيتها عند الحاجة؛ وللحصول على عائد مرتفع بأقل خطر ممكن تطبق البنوك التجارية قاعدة التنويع في الأوراق فالاعتماد عليها يؤدي إلى تقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك إلى أقل حد ممكن، كما أن مخاطر البنك ترتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ الاستحقاق فكلما زادت احتمالات التغير في معدلات الفائدة السوقية يؤثر هذا في القيمة السوقية للأوراق المالية لذلك تقوم البنوك بهيكلة آجال استحقاقات الاستثمار ضد التغيرات في معدلات الفائدة.

- **إصدار الأوراق المالية:** باعتبار أن البنوك التجارية هي مؤسسات تجارية تحتاج إلى رؤوس أموال لتوسيع نشاطاتها من خلال اللجوء إلى إصدار أنواع مختلفة من الأوراق المالية، يمكن أن تصدر أسهما إذا كانت هذه البنوك عبارة عن بنوك خاصة ويكون الإصدار بنفس الطريقة التي تصدر بها الشركات الأخرى، ويمكن أن تصدر سندات سواء كانت سندات قصيرة أو متوسطة او طويلة الأجل وأن يصدر أسهما عادية أو ممتازة ، و هذا بالخضوع أولا لشروط البورصة و تقديم الطلب مرفقا بالوثائق اللازمة بعد الإفصاح عن الوضعية المالية للبنك ، فبعد قبول البورصة لطلب الإدراج تبدأ خطوات عملية إصدار الأسهم أو السندات و القيام بعملية الترويج لهذه الأوراق المالية.

المطلب الثاني: شروط الإدراج في سوق الأوراق المالية الجزائرية

تخضع المؤسسات لشروط ينبغي أن تتوفر فيها من أجل الإدراج في البورصة، ومن هذه الشروط ما يتعلق بالمؤسسة بحد ذاتها، ومنها ما يخص القيم المنقولة المراد إدراجها، وتحدد هذه الشروط من قبل لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها.

أولا: شروط مرحلة ما قبل الإدراج

هذه هي المرحلة التي تسبق عملية الإدراج فى البورصة والخطوة الأولى التي يجب أن يتبعها المُصدر، مهما كان شكله، قبل عملية الإدراج. وتتضمن المراحل التالية[1]:

- **القرار باجراء العملية:**

تعتبر الجمعية العامة الاستثنائية للشركة الجهة الوحيدة المخولة بإصدار قرار القيام بإحدى عمليات اللجوء العلني للادخار، ولا يمكنها أن تفوّض لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية إلاّ الصلاحيات التي تمكنهما من تفعيل هذه العملية.

- **الإعداد القانوني للشركة والأسهم:**

إن إدراج أي شركة في البورصة يقتضي فحصها الدقيق على المستوى القانوني، وذلك لأنّ الشركة كثيراً ما تُلزَم بإجراء تغييرات في النظام الأساسي والشكل القانوني وهيكل رأس المال لتلبية متطلبات القبول في التسعيرة.

- **تقييم الشركة:**

يجب على الشركة أن تسعى لتقييم أصولها من خلال عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، من غير محافظ حسابات الشركة، أو أي خبير آخر تعترف اللجنة بتقييمه، على أن لا يكون عضواً في هذه الأخيرة.ويُعتمد على هذا التقييم في تحديد أسعار بيع أو إصدار الأسهم.

- **اختيار الوسيط في عمليات البورصة المرافق أو مرقي البورصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

ينبغي على الشركة أن تختار لها وسيطاً في عمليات البورصة قائداً للفريق، وتتمثّل مهامه في مساعدتها ومرافقتها وتقديم المشورة لها عبر جميع مراحل عملية الإدخال.

ويتعاون الوسيط في عمليات البورصة قائد الفريق مع الوسطاء في عمليات البورصة الآخرين من أجل تحسين فرص توظيف السندات، فيشكلون معاً نقابة التوظيف التي تتيح انتشاراً أوسع للسندات من خلال استغلال شبكة من الوكالات البنكية.

وأما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فينبغي لها أن تقوم بتعيين مستشار مرافق يدعى مرقي البورصة، وذلك لمدة خمس (05) سنوات، بحيث يكلف بمساعدتها في إصدار سنداتها والإعداد لعملية القبول وضمان إيفائها الدائم بالتزاماتها القانونية والتنظيمية فيما يخص الإفصاح عن المعلومات.

- **إعداد مشروع المذكرة الإعلامية :**

يجب على الشركة تقديم مشروع "مذكرة إعلامية" لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOBوالتي تتضمن كافة التفاصيل ذات الصلة بأنشطة الشركة ووضعها المالي وإستراتيجيتها وخصائص السندات المصدرة (العدد، السعر، الشكل القانوني ...).

- **إيداع ملف طلب القبول :**

يجب أن يحتوي ملف طلب القبول، كما هو محدد في تعليمة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 98/01المؤرخة في 30 أبريل 1998 والمتعلقة بقبول القيم المنقولة للتداول في البورصة، على :

[1] موقع بورصة الجزائر، https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=163 : 2023/06/24.

- ✓ طلب القبول؛
- ✓ محضر الجهة المخولة التي قررت أو صرّحت بالإصدار؛
- ✓ مشروع المذكرة الإعلامية؛
- ✓ مشروع الدليل؛
- ✓ معلومات عامة عن الجهة المصدرة؛
- ✓ معلومات عن التمويل؛
- ✓ معلومات اقتصادية ومالية؛
- ✓ الوثائق القانونية؛
- ✓ تقرير تقييمي لعملية إصدار الأسهم.

ويجب على الشركة تقديم مشروع "مذكرة إعلامية" لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB والتي تتضمن كافة التفاصيل ذات الصلة بأنشطة الشركة ووضعها المالي وإستراتيجيتها وخصائص السندات المصدرة (العدد، السعر، الشكل القانوني.

- **تأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة مراقبتها:**

تملك لجنة أجل شهرين اثنين (02) لدراسة الملف، وبناء عليه تمنح أو ترفض منح التأشيرة الانضمام إلى المؤتمن المركزي قبل إجراء عملية الإدراج في البورصة، يتعين على الشركة الانضمام إلى المؤتمن المركزي من أجل تسجيل رأس مالها بأكمله في حالة إصدار أسهم أو مبلغ القرض في حالة إصدار سندات.

- **حملة التسويق:**

- ✓ سعياً لإنجاح عملية توظيف السندات، تقوم الجهة المصدرة بإطلاق حملة تسويقية من خلال وسائل الإعلام المختلفة (الإذاعة والتلفزيون والصحف ...) وتوزيع الدلائل والمذكرات الإعلامية عبر كامل شبكة نقابة التوظيف.
- ✓ بيع السندات يتم البيع عموماً من خلال الشبكة المصرفية. إذ يقوم المستثمرون بتقديم أوامر الشراء الخاصة بهم مباشرة لدى البنوك، الأعضاء في نقابة التوظيف، من خلال إيداع مبلغ يمثل مقابل قيمة عدد الأسهم المطلوبة.
- ✓ كشف النتائج في حال استيفاء شروط الإدراج في التسعيرة، يتم الإعلان بأنّ العرض إيجابي وتُنشر نتائج العملية للجمهور. وإذا حدث العكس، فيتم رفض إدراج السند في التسعيرة.
- ✓ تسوية العملية يقوم المؤتمن المركزي على السندات بتسوية العملية، وذلك في غضون ثلاثة (3) أيام من أيام العمل ابتداءً من تاريخ كشف النتائج.

ثانيا: الشروط التي تخص المؤسسة موضوع طلب الإدراج:

وهي كل ما يجب توفره في المؤسسة التي تريد الإدراج في سوق الأوراق المالية:[1]

- ✓ يجب أن تكون المؤسسة منظمةً قانونياً على شكل شركة ذات أسهم(SPA) ؛
- ✓ أن تكون لديها رأس مال مدفوع بقيمة دنيا تساوي خمسة ملايين دينار (5000000 دينار جزائري)؛
- ✓ أن يكون الشركة قد نشر الكشوف المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة السابقة للسنة التي تم فيها تقديم طلب القبول؛

[1] موقع بورصة الجزائر، https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=149: 2023/04/07.

- ✓ أن يقدم تقريراً تقييمياً لأصوله يُعدّه عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، من غير محافظ حسابات الشركة، أو أي خبير آخر بحيث تعترف اللجنة بتقريره التقييمي، على ألا يكون عضواً في هذه الأخيرة؛
- ✓ أن يكون قد حقق أرباحاً خلال السنة السابقة لطلب القبول، ما لم تعفيها اللجنة من هذا الشرط؛
- ✓ يجب على البنك التجاري إحاطة اللجنة بكل عمليات التحويل أو البيع التي طرأت على عناصر من الأصول قبل عملية الإدراج؛
- ✓ إثبات وجود هيئة داخلية لمراجعة الحسابات تكون محل تقدير من قبل محافظ الحسابات في تقريره عن الرقابة الداخلية للبنك التجاري.

ثانيا: الشروط التي تخص القيم موضوع طلب القبول:

وهته الشروط هي الواجب توفرها في القيم المنقولة المراد إدراجها في سوق الأوراق المالية: [1]

- ✓ أن تكون القيم المنقولة مصدرة من طرف شركة مساهمة؛
- ✓ أن تتم تحديد قيمة كل سهم؛
- ✓ القيم التي تزيد في رأس المال لايمكن قبولها في سوق السندات، إلا إذا كانت الأوراق المالية التي تسند إليها مقبولة في التسعير ؛
- ✓ القرض السندي المصدر من الدولة ليس له حد أدنى لا في عدد الأسهم ولا في عدد المكتتبين.

[1] صالح بوزطوطة، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر شعبة الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013\2014.

المطلب الثالث: عمليات البنوك التجارية الجزائرية في مجال الأوراق المالية

إن البنوك التجارية الجزائرية لها دور جد كبير في البورصة وتقوم بعدة أدوار ومن خلال هذا سنوضح الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في إدارة البورصة وأيضا في تنشيط كل من سوقي الإصدار والتداول.

أولا: دور البنوك التجارية الجزائرية في إدارة البورصة:

يظهر دور البنوك التجارية الجزائرية في إدارة البورصة من خلال دورها في كل من شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGVB) والمؤتمن المركزي على السندات:

- **دور البنوك التجارية الجزائرية في تسيير بورصة القيم المنقولة:**

يكمن دور البنوك التجارية الجزائرية في تسيير وإدارة بورصة القيم المنقولة من خلال كونها كأحد أهم المؤسسين لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGVB) والمسؤولة عن تسيير بورصة الجزائر، « ولعل تلك البنوك الممثلة لهذه الشرك هي": [1]

- ✓ بنك التنمية المحلية BDL؛
- ✓ البنك الخارجي الجزائري BEA؛
- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛
- ✓ القرض الشعبي CPA؛
- ✓ البنك الوطني الجزائري BNA؛
- ✓ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP BANQUE.

وكل هؤلاء يقومون بالإشراف وتقديم المهام التالية فيما يخص إدارة البورصة:[2]

- ✓ التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة؛
- ✓ التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير؛
- ✓ نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك التجارية الجزائرية تخضع للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لكل عمليات الرقابة والتنظيم لأي دور تقوم به في البورصة وتلتزم بكل قوانينها وأي اختراق للقوانين هذه اللجنة يعرض البنوك التجارية لعقوبات تأديبية التي أقرتها اللجنة وكما منحت هذه الأخير البنوك دور الوسيط وهذا ما نصت عليه المادة 06 من القانون رقم 04/03

[1] موقع بورصة الجزائر: https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141# : 2023/05/08.

[2] موقع بورصة الجزائر: https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=142 :2023/05/07.

"يمارس نشاط الوسيط في عمليات البورصة، بعد اعتماد من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، من طرف الشركات التجارية التي نشأة خصيصا لهذا الغرض، والبنوك والمؤسسات المالية."[1]

- **دور البنوك التجارية الجزائرية في حفظ السندات:**

حسب المادة 19 مكرر3 من قانون 04/03 يتكون رأسمال المؤتمن المركزي على السندات والمقدر بخمسة وستين مليون دينار من مساهمات مؤسسيه وهم:[2]

- ✓ البنك الخارجي الجزائري؛
- ✓ القرض الشعبي الجزائري؛
- ✓ البنك الوطني الجزائري؛
- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- ✓ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

أي أن البنوك التجارية الجزائرية هي المساهم والمؤسس الأول للمؤتمن المركزي والذي يقوم بالمهام التالية حسب المادة 19 من قانون 04/03 مكرر02:[3]

- ✓ حفظ السندات الذي يمكن من فتح حسابات باسم المتدخلين المعتمدين؛
- ✓ متابعة حركة السندات من خلال التنقل من حساب إلى حساب آخر؛
- ✓ إدارة السندات لتمكين المتدخلين المعتمدين من ممارسة حقوقهم المرتبطة بها؛
- ✓ الترقيم القانوني للسندات؛
- ✓ نشر المعلومات المتعلقة بالسوق.

ثانيا: دور البنوك التجارية الجزائرية في تنشيط سوق الإصدار

سوق الإصدار تعرف بأنها السوق التي تخلقها مؤسسة متخصصة كوسيط مالي تعرض فيها للجمهور لأول مرة أوراقا مالية أصدرتها لحساب منشأة أعمال أو جهة حكومية، أو قد يكون هذا الوسيط بنكا تجاريا كما هو الحال في الدول التي تتسم سوق أوراقها المالية بالصغر أو أحد بنوك الاستثمار، أو أي وسيط مالي يتعامل بالأوراق المالية.[4]

---

[1] المادة 06 من قانون 04/03، الخاص بلجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، موقع بورصة الجزائر: https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=207 ، المؤرخ في 17 فيفري 2003، ص01.

[2] المادة 19 مكرر 03 من قانون 04/03، المرجع نفسه، ص 03.

[3] المادة 19 مكرر من قانون 04/03، المرجع نفسه، ص 03.

[4] شرياق رفيق، أسواق مالية، مطبوعة بيداغوجية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة،2017-2018، ص 05.

تلعب البنوك التجارية الجزائرية في تنشيط سوق الإصدار دور بنوك الاستثمار حيث تؤدي دورا هاما من خلال ما يلي: [1]

- ✓ إصدار الأوراق المالية، وإدارة الاكتتاب في البورصة، وزيادة رأس المال الشركات؛ وذلك عند قيام الشركات بإصدار أوراق مالية جديدة بغية زيادة رأسمالها أو تمويل احتياجاتها من المال بطرح أوراق مالية للاكتتاب لأول مرة وذلك عن طريق البنك الذي يتولى بدوره هذه العملية؛
- ✓ تقديم النصح والمشورة؛ وهذا يتم عند قيام البنك بتقديم نصائح وإرشادات لعملائه حول إصداراتهم الجديدة، وذلك لما يتوفر لديه من معلومات حديثة عن السوق الرأسمالي، وعن تغيرات العرض والطلب على الأموال؛ كما يقدم الاستشارات المالية التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء أصحاب الفوائض المالية حول كيفية استثمار أموالهم.
- ✓ تنظيم الأسواق في الأدوات المالية (صانع السوق، وتطوير مختلف الخدمات)؛

تملك البنك حصة في رأس مال الشركات سوق التداول أو السوق الثانوية هي مكان التقاء الباعة والمشترون للأوراق المالية إلى سبق وأن بيعت في السوق الأولية، ويكون بيع الأوراق المالية في هذه السوق إما بهدف الحصول على سيولة، أو لإعادة الاستثمار في أوراق مالية أخرى أو أي استثمارات بديلة، ويحصل المشتري على نفس حقوق بائع الورقة المالية الأصلية.[2]

- ✓ أو لحساب غيره؛
- ✓ ترتيب المعاملات المالية المختلفة، بما في ذلك الاندماج / الاستحواذ.

ثالثا: دور البنوك التجارية الجزائرية تنشيط سوق التداول:

وهنا يدخل دور البنوك التجارية الجزائرية في تنشيط سوق التداول عن طريق الوساطة وبصفتين أساسيتين إما لحسابها الخاص أو لحساب عملائها:

- **دور البنوك التجارية الجزائرية لحساب عملائها:**

يتمحور دور البنوك التجارية الجزائرية في عملياتها لحساب عملائها أساساً في دور الوساطة، وذلك حسب ما نصت عليه المادة 02 من نظام 15-01 أن الوسيط في عمليات البورصة هو كل وسيط معتمد

[1] بصيري محفوظ، مرجع نفسه، ص96.

[2] شرياق رفيق، مرجع نفسه، ص 06.

يقوم بالتفاوض في القيم المنقولة والمنتجات الأخرى القابلة للتداول والحقوق المتعلقة بها لحساب زبائنه أو لحسابه الخاص؛ كما يمكنه ممارسة نشاط أو عدة نشاطات من النشاطات التالية:[1]

- ✓ الاستشارة في مجال توظيف القيم المنقولة؛
- ✓ التسيير الفردي للحافظة بمجرد عقد مكتوب؛
- ✓ تسيير حافظة هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة؛
- ✓ توظيف القيم المنقولة والمنتجات المالية؛
- ✓ حفظ القيم المنقولة وإدارتها.

وكما وضحت المادة 07 من القانون 04/03 والتي تعدل المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 ونصت على أنه: يمكن لوسطاء عمليات البورصة أن يمارسوا أساسا، في حدود الأحكام التشريعية والتنظيمية التي يخضعون لها، النشاطات التالية: [2]

- ✓ التفاوض لحساب الغير؛
- ✓ الإرشاد في مجال توظيف القيم المنقولة؛
- ✓ التسيير الفردي للحافظة بموجب عقد مكتوب؛
- ✓ تسيير حافظة هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة؛
- ✓ توظيف القيم المنقولة والمنتجات المالية؛
- ✓ ضمان النجاح في المسعى والاكتتاب في مجموع السندات المصدرة؛
- ✓ حفظ القيم المنقولة وإدارتها؛
- ✓ إرشاد المؤسسات في مجال هيكلة رأس المال إدماج إعادة شراء المؤسسات.

ووكلت هذه المهمة لمؤسستين كل مؤسسة هي تشكيلة من مجموعة البنوك التجارية وهي: شركة الراشد المالي وشركة توظيف القيم المنقولة "وتكمن أدوارها فيما يلي": [3]

- ✓ حفظ الأوراق المالية لحساب العملاء وإدارتها؛
- ✓ تنفيذ أوامر العملاء بشراء وبيع الأوراق المالية؛
- ✓ تكوين وإدارة محفظة الأوراق المالية للعملاء.

---

[1] المادة 02 من النظام 15-01، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، المؤرخ في 15 أفريل 2015، ص01.

[2] المادة 05 و07 من قانون 04/03، مرجع نفسه، ص 02.

[3] من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المعارف السابقة، أنظر كذلك: بن منصور موسى، مانع سهام، مرجع سابق، ص 22-24.

- **دور البنوك التجارية الجزائرية لحسابها الخاص:**

على عكس دور البنوك التجارية الجزائرية الواسع فيما يخص تعاملاتها لحساب عملائها، يقتصر دور البنوك التجارية الجزائرية في مجال الأوراق المالية لحسابها الخاص فيما يلي: [1]

- ✓ توظيف أموال البنك الفائضة وذلك بالاستثمار في بعض الأوراق المالية المرخص لها التعامل فيها؛
- ✓ تنويع الأوراق وهذا يخص محفظة الأوراق المالية للبنك.

وكما يوضح الفرع الثالث من الباب الثاني في المادة 25 من النظام 15-01 بإمكان الوسطاء (لاسيما البنوك التجارية) في عمليات البورصة المعتمدين لممارسة التداول لحسابهم الخاص أن يعملوا:[2]

- ✓ في إطار تنشيط سوق القيم المنقولة المسعرة ولضمان سيولتها وانتظامها وفقا لعقد موقع عليه من طرف مصدر أو من طرف شركة تسيير القيم المنقولة؛
- ✓ في إطار الطرف المقابل، بشراء وبيع القيم المنقولة أو منتجات مالية طوعا، للحساب الخاص.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه يجب الفصل بين العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية لحسابها الخاص والعمليات التي تقوم بها لحساب عملائها، حيث تنص المادة 18 من الفرع الأول للباب الثاني لنظام 15-01 بنصها:[3]

- ✓ يجب على وسطاء عمليات البورصة الذين يمثلون شركة تجارية، وبغض النظر عن البنوك، حفظ الأموال التي استلموها من الزبائن، في إطار توظيف وتداول الأسهم في البورصة، في حساب مخصص لهذا الغرض على مستوى البنك؛
- ✓ يجب على وسطاء عمليات البورصة، ماسكي الحسابات-حافظي السندات، أن يُؤمنوا في حساباتهم الفصل بين أموالهم الخاصة، السندات ومنها النقدية، وبين أموال زبائنهم؛
- ✓ لا يمكن للوسطاء في عمليات البورصة استعمال أموال أحد الزبائن، السندات منها والنقدية إلا فيما يخص الوفاء بالتزامات هذا الزبون، أو لاستعمالها كضمان على الديون التي أخذها هذا الزبون.

---

[1] من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعارف السابقة، أنظر كذلك بن منصور موسى، مانع سهام، مرجع سابق، ص24 إلى 26.

[2] المادة 25 من النظام 05-01، مرجع سابق، ص05.

[3] المادة 18 من النظام رقم 15-01، المرجع سابق، ص04.

خلاصة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل الإطار النظري للبنوك التجارية الجزائرية وسوق الأوراق المالية ومن خلاله تم معرفة أن البنوك التجارية الجزائرية تم إنشاؤها وفق مراحل من 1992 إلى غاية إنشاء قانون 90-10، وتنقسم البنوك التجارية الجزائرية إلى أنواع وفق عدة معايير، كما تؤدي مجموعة من الوظائف منها التقليدية والحديثة، ومن بين الوظائف الحديثة التي تبنتها البنوك التجارية الجزائرية نذكر عملياتها في سوق الأوراق المالية، إذ تساهم في أحد جوانب إدارة السوق كعضو في هيئات إدارة البورصة، كما تقوم بتنشيط سوق الإصدار من خلال دورها كبنوك استثمار، إذ تؤطر عمليات إصدار الأوراق المالية في مختلف مراحلها، وأما في تنشيط سوق التداول فتتدخل بصفتين أساسيتين، الصفة الأولى تتجسد في دور الوساطة لحساب العملاء وذلك من خلال القيام بعمليات الاكتتاب والسمسرة، حفظ الأوراق المالية لحساب العملاء وإدارتها، أما الصفة الثانية فتتجسد في العمليات التي تقوم بها لحسابها الخاص.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

تمهيد:

يُعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك في النظام المصرفي الجزائري، حيث يقوم بالوظائف التقليدية ككل البنوك التجارية، وبعض الوظائف الحديثة المواكبة للتطور الإقتصادي وعلى رأسها التعامل في سوق الأوراق المالية، وما يميزه زيادة عن بقية البنوك التجارية الأخرى أنه البنك الرائد في هذا المجال وهذا ما دفعنا إلى اختياره ليكون محل الدراسة الميدانية لهذه المذكرة، وقد تم التركيز على بنك التنمية الفلاحية وكالة برج بوعريريج للوقوف على واقع هذا البنك فيما يتعلق بالعمليات التي يقوم بها في مجال الأوراق المالية.

وللإحاطة بمختلف الجوانب الأساسية المتصلة بدراسة وتحليل واقع هذه الوكالة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسين هما:

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: عمليات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سوق الأوراق المالية الجزائرية وسبل تفعيلها

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتعرف في هذا المبحث على كل من نشأة وتاريخ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج بالإضافة لمهامه وأهدافه وهيكلته.

المطلب الأول: تاريخ ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بكونه بنك شامل وجواري وهو مؤسسة وطنية تم إنشاؤه في 13 مارس 1982 كما أنه يعتبر من الشكل القانوني بمثابة شركة ذات أسهم ويعمل منذ 40 سنة على تدعيم إقليمه ومشاريع زبائنه بشكل فعال ، بما في ذلك تمويل الفلاحة والصناعة الغذائية والصيد البحري ويحتوي على أكثر من 7000 موظف فريق يتكون من 1200 مكلف بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم عبر 321 وكالة و39 مجمع استغلال جهوي موزع عبر كامل التراب الوطني وبراس مال قدره 54.000.000.000.00دج ويشتغل به أكثر من 8000عامل وأعطى للمجمعات صلاحية واسعة في مجال القروض بالإضافة الى تلك المهام التي تخص بيع وشراء الأوراق المالية في بورصة الجزائر ومن بين المجمعات الجهوية للاستغلال نجد المجمع الجهوي للاستغلال برج بوعريريج الذي يحتوي على الوكالة الرئيسية للاستغلال (ALE_696) ويقع في شارع هواري بومدين وسط مدينة برج بوعريريج ويشهد هذا الموقع حركة كبيرة لاشتماله على مختلف المراكز الحيوية والمجمعات التجارية والإدارات بالإضافة الى وجود وكالات أخرى لبنوك أخرى وهي القرض الشعبي الجزائري البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية و مؤسسات وطنية أخرى المجلس الشعبي البلدي ومديرية الشباب والرياضة .[1] وتم إنشاء هذا المجمع بموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 82/106 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير. وفي تاريخ 1992 م إلغاء المديرية الجهوية بولاية برج بوعريريج واستبدالها بوكالة مركزية، وبقي على هذا الوضع إلى غاية سنة 1998، أين أصبح وكالة محلية فقط، وتم إثر ذلك تقليص عدد العمال إلى 50 عاملا ووجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة 2010 تم استرجاع المديرية الجهوية وأطلق عليه اسم المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا 71 عامل يتوزعون بين الوكالات والمديرية، اضافة الى قرابة 15 ما بين متربصا و ممتهنا؛ ويعد المجمع الجهوي للاستغلال ببرج بوعريريج من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب، وكذا القروض الفلاحية وبما في هذا كل العميات التي تخص الأوراق المالية.[2]

---

[1] أنظر الى المراجع التالية:

- بوعبد الله إسماعيل وعامر ناجي، دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2019-2020، ص51.
- الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، https://badrbanque.dz/ar/. :2023/05/31.

[2] وثائق داخلية مستلمة من البنك.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معرفة المهام والاهداف الأساسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لمجمع برج بوعريريج.

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تتمثل مهما هذا البنك التجاري فيما يلي:[1]

- ✓ تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها عن طريق ترقية عمليتين للادخار والاستثمار؛
- ✓ عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين؛
- ✓ مسيرة التطور الحاصل في عالم النشاط المصرفي في وتقنيته؛
- ✓ معالجة كل عمليات الائتمان والصرف الأجنبي؛
- ✓ فتح الحسابات للأشخاص حسب طلبهم (حساب بنكي، او حساب التداول لتداول الأوراق المالية في البورصة)؛
- ✓ تشجيع وترقية الزراعة والصناعات الغذائية والحرف اليدوي؛
- ✓ قبول الودائع ومنح القروض؛
- ✓ خدمات الزبائن فيما يخص الأوراق المالية.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لهذا البنك مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها وتتمثل فيما يلي: [2]

- ✓ توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات؛
- ✓ لزيادة في الربحية من خلال موارد بأقل التكاليف؛
- ✓ حسن نوعية وجودة الخدمات؛
- ✓ تطوير المنتجات الزراعية والغذائية، والصناعية، وكذا مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية لدعم المهن الحرة؛
- ✓ المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني؛
- ✓ توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

[1] وثائق داخلية مستلمه من البنك.

[2] وثائق داخلية مستلمه من البنك.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

تتكون التشكيلة البشرية، لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من إطارات سامية وشبه سامية ومجموعة من العمال منظمون في مصالح مختلفة، حسب معارفهم ومؤهلاتهم العلمية والعملية ولذلك طبقا لتعليمات وقرارات مديرية العامة والتنظيم الداخلي للبنك ومنه سوف نتطرق في هذا المطلب للهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال برج بوعريريج.

أولا: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال _ لولاية برج بوعريريج

وتتألف المجموعة الجهوية من عدة مصالح، يشرح على كل منها نواب المدير وكل مصلحة تختص بعمل معين، كما أن هذه المصالح تكمل بعضها البعض، وتعمل بطاقة بشرية منتظمة ومنظمة فيما يعرف بالمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وتتكون المديرية الجهوية من مدير المجموعة الجهوية للاستغلال والسكرتارية الخاصة به وهما مصلحتان متكاملتان وتسمى سكرتارية بأمينة سر المدير. [1]

- **مدير المجموعة الجهوية للاستغلال:** وهو الشخص الذي يعين بقرار من المدير العام للبنك وتتلخص مهامه فيما يلي:
  - ✓ المسؤول الأول عن تقديم قرارات حول نشاطات الوكالات التابعة له على أي للمديرية؛
  - ✓ السهر على تطبيق القرارات القانونية والتنظيمية بطريقة مباشرة على خلية المراقبة والأمانة؛
  - ✓ له الحق في الإشراف على كل المصالح المتواجدة بالمجمع الجهوي.
- **السكرتارية:** ومكانها بجانب المدير مباشر، وذلك لتزيين مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير ومن مهام السكرتيرة هي:
  - ✓ تسجيل البريد الصادر والوارد من وإلى المجموعة الجهوية؛
  - ✓ تحرير المراسلات والتقارير، أمر بمهمة...الخ؛
  - ✓ الفاكس؛
  - ✓ حفظ نسخة من كل المرادات الصادرة أو الواردة؛
  - ✓ استقبال الزبائن ومساعدة المدير.
- **نائب المدير المكلف بالاستغلال:** تتولى هذه النيابة كل الوسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال وذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من الوكالات ثم تدرس تلك الملفات وتقرر في لجنة خاصة في لجنة قروض الملفات المقبولة التي ستمول والملفات المرفوضة التي يتم رفضها، ويكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية والمحاسبية الثابتة.
- **مصلحة القروض والتجارة الخارجية:** وتتولى هذه المصلحة المهام التالية:
  - ✓ الحفاظ على الوثائق التالية (التعليمات القانونية والنصوص التطبيقية) ومعالجة ودراسة الملفات.

[1] وثائق مستلمة من البنك لسنة 2023.

- ✓ تطبيق القرارات المتعلقة بتمويل القروض وإعادة جدولتها ومساعدة الوكالات في تنفيذ العمليات التابعة للتجارة الخارجية ومراقبة الوكالات في تنفيذ التعليمات بنك الجزائر والمتعلقة بمراقبة سعر الصرف؛
- ✓ دراسة إحصائيات هذه المصلحة.

- **مصلحة الحركة التجارية:** أو مصلحة التنشيط التجاري وتشرف هذه المصلحة على مهام التالية :
  - ✓ مساعدة الوكالات في تحقيق الأهداف المدروسة ومتابعتها ميدانيا تحليلات الفوارق؛
  - ✓ معالجة احتياجات واقتراحات الزبائن؛
  - ✓ المشاركة في التظاهرات الاقتصادية؛
  - ✓ القيام بالإشهاريات التي تعكس صورة البنك على المستوى المحلي؛
  - ✓ الحفاظ على العلاقات التي ترتبط بالجانب المهني مع التغيرات المستحدثة لغرض؛ مشاركة البنك في التمويل والمتمثلة في: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكل الوكالات الوطنية للتأمين على البطالة اضافة الى الوكالة الوطنية لإنشاء مؤسسة المتوسطة والصغيرة...إلخ.

وهي المصلحة التي تشرف على جميع عمليات البنك في ما يخص بورصة الجزائر فهي تتولى جميع المهام بيع وشراء الأوراق المالية لصالح عملائها وكل عمليات الاشهار والدعاية للاوراق المالية لاي شركة تتعامل مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة برج بوعريريج أي هي المصلحة المهمة في موضوع بحثنا هذا والتي دعمتنا بكل المعلومات اللازمة لموضوع دراستنا هاته.

- **مصلحة النقد ووسائل الدفع:** وهذه النيابة هي بمثابة أجهزة السحب الآلي على المستوى المجمع حيث تعد الإحصاءات المتعلقة بهذا الشأن كعدد الزبائن المستفيدين من بطاقات السحب الآلي وترقية مختلف الوسائل الدفع الموجودة لدى البنك مع الحرص على السير الحسن للتشغيل المتواصل لوسائل الدفع ومعالجة العوائق والعراقيل التي تتعلق بأجهزة السحب الآلي.
- **رئيس الدائرة الإدارية والمحاسبة:** ويشرف على هذه المصلحة نائب مدير مكلف بشؤون اداريه وكل ما يتعلق بالمحاسبة البنكية المخول إليه المهام التالية:
  - ✓ توفير وتطبيق من طرف نيابة مديرية للقرارات والإجراءات المعمول بها في البنك؛
  - ✓ تحديد ومتابعة الملفات الإدارية للموظفين؛
  - ✓ مراقبة تطبيق الأنظمة وقوانين العمل ووفرت النصوص المتعلق بها؛
  - ✓ تمثيل البنك أمام الهيئات الأخرى في إطار المهام المخولة اليه؛
  - ✓ تسيير شؤون تأديبية وتصفية كل حسابات الأفراد المحليين على التقاعد والمتوفين؛
  - ✓ القيام بعملية التكوينية الخاصة بعمال المجمع الجهوي والوكالات التابعة له وقيادة النشاطات المتعلقة بسير أملاك البنك العقارية والمنقولة؛

✓ الأخذ بعين الاعتبار كل ما له علاقة بتسيير الإعلام الآلي.

- **الشؤون الإدارية:** وتنقسم هذه إلى:

- **مصلحة الموارد البشرية:** وهي مصلحة تهتم بإنجاز الأجرة الشهرية للعمال كما أنها تقوم بتحضير مخططات التكوينية النابعة عن الاحتياجات الموضوعية التي تخص كل عامل، كما تقوم ايضا بحياة السجلات القانونية (المختلفة أجرها عطل سنوية، وحركات الموظفين.... الخ)، ومتابعة السجلات التي تكون بحوزة الوكالات المرفقة اليه.
- **مصلحة الأمن ووسائل العامة:** وتقوم المصلحة بمتابعة ومراقبة نفقات تسيير الاستغلال والاستثمار للمجمع الجهوي ووكالاته وتحقيق عملية الجرد السنوي وتحديد سجلات المخصصة له، وأيضا تسيير مخزونات المديرية وتحقيق مطالب الوكالات، كما تقوم بالتأمين على الأملاك والأفراد وتحمي ممتلكات البنك عن طريق استخدام أنظمة الأمن مثل (نظام المراقبة، مضاد الحريق، الحراسة).
- **مصلحة الإعلام الآلي:** وهي تهتم بتسيير أجهزة الاعلام الآلي للمجمع الجهوي والوكالات الموالية له، والتنويه لمستلزمات الاعلام الآلي للمجمع والوكالات، وهي تقوم بتركيب المعلوماتية وصيانة وحماية الأجهزة والأنظمة الخاصة به، وكذا منح الأنظمة المعلوماتية محل التطبيق؛ (إن هذه الدائرة كما بينا سابقا تسير من طرف رئيس الدائرة).

- **المحاسبة:** هي مصلحة تمكن مهمتها بالضبط حسابات كل البنك حيث تقوم بحسابات كل الضرائب وتحصيلها وكذا الميزانية البنكية سواء كانت ميزانية صرف او استثمار وأيضا مراقبة التسيير في الميزانية المدرسة كما أن لهذا الفرع أو الخلية ثلاث مصالح هي :

- **مصلحة المحاسبة والضرائب:** ويوجد فيها قسمين :

✓ قسم المحاسبة: يقوم بدراسة كل حسابات المتعلقة بالمجمع الجهوي للاستغلال والوكالات التابعة له سوآءا كانت دائنة منها أو مدينة وسواء تعلقت بحسابات الزبائن أو الحسابات الخاصة بالبنك بحد ذاته؛

✓ قسم الضرائب: وهو يتبع جميع الضرائب ويقوم بتحصيلها على مع الهيئات الإدارية الخاصة بها مثل: (صندوق الضمان الاجتماعي، مفتشية الضرائب... إلخ).

- **مصلحة التحليل:** وهي تابعة لمصلحة الأولى إلا أتدخل في عمق التحليلات التي قامت بها مصلحة المحاسبة والضرائب.
- **مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:** وتتكلم بإعداد ميزانية التسيير والاستثمار بما فيها كل المصاريف متعلقة بالمجمع الجهوي والوكالات التابعة له وهي تتمثل في مصاريف الاستغلال (شراء الورق دفع الرواتب وغيرها ومصاريف الاستثمار وهي المشاريع المدرسة).

- **نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات:** أنشأت هذه المديرية مؤخرا وهي تعمل إلى تحسين الأداء البنكي فهي لذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القرون ومصلحة التحصيلات وتتمثل مهمتها في

متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مدى استجابتهم لجدع الامتلاك القروض، تنفيذهم للالتزامات قبل متابعتهم قضائيا وخاصة عن تحصيل الضمانات وتتكون هذه النيابة من ثلاث مصالح وهي :

- **مصلحة متابعة التجارة والتجارية الخارجية:** وهي تسير من طرف رئيس مصلحة وتكون مهمتها فيما يلي :
  - ✓ المتابع الدقيقة للملفات التابعة له؛
  - ✓ متابعة الحالة المدنية لكل زبون معني بالقرض؛
  - ✓ متابعة التقارير الواردة من الوكالات فيما يخص الزبائن بالقروض؛
  - ✓ إعلام المديريات المركزية فيما يخص تعليماتهم؛
  - ✓ إعلام اللجنة المعنية بما يخص أي تغيير في مخاطر القروض وكل المهام الاخرى التي تعطى له من طرف مسؤوليه.
- **مصلحه متابعة ما قبل المنازعات:** وهي تسير من طرف رئيس مصلحة وتعمل هذه المصلحة على:
  - ✓ المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسؤول عنها؛
  - ✓ متابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقويمها وذلك حسب دراسة الخطر؛
  - ✓ تقديم الملفات الى لجنة التحصيلات؛
  - ✓ تطبيق أوامر لجنة التحصيلات عن طريق العدالة عن طريق الودي؛
  - ✓ يقدم تقرير إلى مسؤوليه ومهام أخرى له من طرف مسؤولي.
- **مصلحة متابعة الضمانات:** وهي تسير من طرف رئيس المصلحة التي له المهام التالية :
  - ✓ تقييم دوري لضمانات الملعونة فيما يخص القيمة والمدة؛
  - ✓ كما تقوم هذه المصلحة بجملة من المهام: تتمثل في ترقية محتوى في الوسائل الدفع الموجودة لدى البنك ومساعدة الوكالات في تطوير أهدافها، كما تحرص على السير الحسني للتشغيل المتواصل لوسائل الدفع، إضافة إلى معالجة العوائق والعراقيل التي تتعلق بأجهزة السحب الآلي.

- **خلية الشؤون القانونية:** تعد هذه الخلية بمثابة الحماية القانونية للمؤسسة ويمكن التعرف على هذه الخلية من خلال تعريف المصالح التابعة والمهام التي تقوم بها كل مصلحة.

- **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:** هي المصلحة التي تقوم بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الشؤون والدراسات القانونية والمنازعات المتعلقة بالوكالات؛ وهي متواجدة بالمجمع الجهوي الاستغلال تهتم هذه المصلحة بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الاستثمارات القانونية، وهو إعطاء التعليمات القانونية للجمعيات والشركات بكل أنواعها ولجان الخدمات وذلك من خلال دراسة الملف المحضر من أجل فتح الحساب؛ والمعارضة على الحسابات وذلك يتجلى في حالة ضياع أو سرقة الشيك او دفتر شيك او دفتر ادخار لأحد الزبائن والذي يتقدم الى البنك بطلب الى المصلحة التي تهتم بالمعارضة على هذا الحساب للحيلولة دون استعمال ما ضاع أو سر؛حجز ما للمدين لدى الغير وتتلقى مصلحة الشؤون القانونية

المحجوز القادمة من البنوك طبقا للمادة 121 من القانون النقد والعرض وتقوم بالحجز كما تتلقى حالات حبس ما للمدين لدى الغير عن طريق المحضر القضائي في حالة ديون الأفراد العاديين عبر البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. كما تتلقى الحجز من الضرائب وكذا صناديق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وغير الأجراء.

- **مصلحة تثبيت الضمانات:** تقوم هذه المصلحة بدراسة رزنمات الشخصية أو المعنية أو الحقيقية المرفقة ضمن ملفات القرض ودراستها من الناحية القانونية لمعرفة أهميتها ومدى استغلالها.
- **مصلحة التحصيلات:** هي المصلحة المكلفة بتحصيل ديون القروض الممنوحة بكل انواعها والمتواجدة على مستوى الوكالة، ويعرف التحضير على أنه استفتاء الدين عن طريق القضاء أو بالتنفيذ العادي أو التنفيذ الجبري، الدائن الحق في التنفيذ على جميع أموال المدينين سواء منقولة أو العقارية، وتتلخص مهامها في متابعة المدينين بعد صدور الأحكام النهائية عن طريق تبليغ بواسطة المحضر القضائي واستغلال الصبغة التنفيذية الأحكام والأوامر التنفيذية و الحجز والبيع، ثم متابعة تنفيذ الأوامر عن طريق تبليغها إلى المحضر القضائي والتعامل أحيانا مع المحافظ البيع ويتمثل ذلك في تسليم العتاد المحجوز إلى محفظة البيع والسهر على إشهار البيع بالمزاد العالمي على مستوى المحكمة والبلدية المخصصة لهذا الغرض ثم بعد البيع يقوم بتسليمه الشيك والوثائق التي تبرأ الذمة وإقفال الملف في حالة تسديد النهائي أو اعاده المتابعة طبقا للقوانين في حالة التنفيذ الجزئي.

- **الأرشيف:** هو مجموعة الوثائق الحاملة (لأخبار المنتخبة والمستلمة) من طرف أشخاص طبيعيين أو معنيين أثناء ممارسة نشاط ما، وهذا حسب القانون 88/09 المؤرخ في جانفي 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني والتي يتم الاحتفاظ بها من أجل البحث الإداري أو إثبات الحقوق للأفراد والجماعات أو لإعداد مشاريع.

الشكل رقم04: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال برج بوعريريج

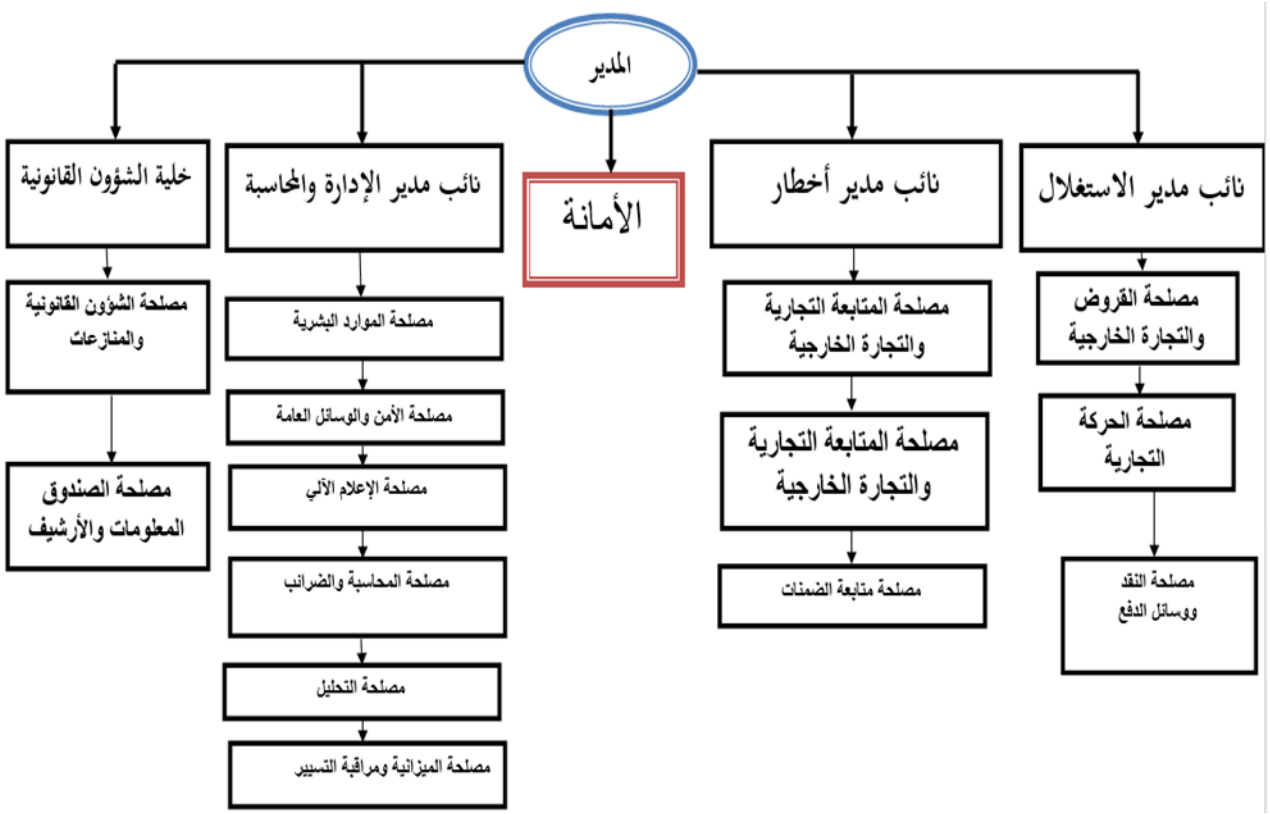

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة برج بوعريريج

المبحث الثاني: عمليات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج في سوق الأوراق المالية الجزائرية

يتناول هذا المبحث ما يؤديه بنك الفلاحة والتنمية الريفية من عمليات في سوق الأوراق المالية، سواء منها ما يتصل بإدارة البورصة أو ما يرتبط بتنشيط سوق الإصدار والتداول، بالإضافة إلى محاولة تقديم أهم السبل الكفيلة بتفعيل دوره في عمليات سوق الأوراق المالية.

المطلب الأول: عمليات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إدارة بورصة الجزائر

إن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إدارة بورصة الجزائر يظهر في مساهمته في كل من شركة تسيير القيم المنقولة والمؤتمن المركزي للسندات، بالإضافة إلى علاقته بلجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وهذا ما تم التطرق إليه بالتفصيل في هذا المطلب.

أولا: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شركة تسيير القيم المنقولة SGBV

يدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شركة تسيير القيم المنقولة كأحد أهم الأعضاء المؤسسين والمساهمين لها من بين 12 عضو معتمد من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وبرأس مال قدرة 02 مليون دينار، وهذا ما حددته "المادة 03 من النظام 97-01 والتي نصت على: الحد الأدنى لمساهمات الوسطاء في رأس مال الشركة وهو مليون دينار جزائري"[1]، وبعد انسحاب 06 أعضاء بقي بنك البدر ضمن باقي الأعضاء وهم البنوك التجارية الستة، وهو عضو مهم في مجلس إدارة شركة تسيير القيم المنقولة وتُجري جميع المهام التي تقدم لمجلس الإدارة وفق ما تقرره الشركة SGBV، من تنظيم لعمليات ادراج الشركات في البورصة، ونشر المعلومات المتعلقة بجميع المعلومات داخل البورصة، كما يتم الاشراف على تداول الأوراق المالية وتحديد نوعها من طرفه كعضو مجلس إدارة بناء على طلب الشركة التي تريد إصدار أي أوراق مالية، ومختلف العمليات المتعلقة بالتسعير وتداول الأوراق المالية المعنية السارية ولا تزال مدرجة في السوق، وليس هذا فحسب بل تقوم بنشر كل العمليات التي تخص السوق من سعر إغلاق وفتح ، مع متابعة حركة السندات.[2]

ثانياً: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المؤتمن المركزي للسندات

يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال قدرة 2000000 مليون دينار في المؤتمن المركزي، والذي حددته "المادة 03 من النظام 02-05 والمتعلقة بمساهمات رأس المال الاجتماعي للمؤتمن المركزي"[3]، ويمارس المهام العادية المتمثلة في مسك الحسابات وحفظ السندات وهذا ما حددته "المادة 03 من النظام 03-02 والتي نصت على: يمكن أن تؤهل لجنة تنظيم عمليات

[1] المادة 03 من النظام رقم 97-01 والمعدل والمتمم بموجب النظام 03-04، المتعلق بمساهمات في شركة تسيير القيم المنقولة، المؤرخ في 18 مارس 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 73، ص27.

[2] مقابلة مع أحد اطارات البنك بتاريخ:2023/05/28.

[3] المادة 02 من النظام 03-05، المتعلق بمساهمات رأس المال الاجتماعي للمؤتمن المركزي، المؤرخ في 18 مارس 2003، الجريدة الرسمية، العدد 73، ص27.

البورصة ومراقبتها لممارسة نشاط مسك الحسابات وحفظ السندات، البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء في عمليات البورصة".[1]

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دور التسوية والتسليم لمختلف عمليات التي تتم في إطار ما يعرف بالجزائر للمقاصة، وهي من أهم العمليات التي تتم في أي سوق للتداول إذ يتم فيها نقل ملكية القيم المباعة للمشتري وتسليم ثمنها للبائع، ومن خلال هذا يفقد البائع ملكيته للقيم المنقولة التي هي محل التنفيذ ويصبح المشتري مالكا لها.[2]

المطلب الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنشيط سوق الأوراق المالية

أولاً: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنشيط سوق الإصدار

يبرز دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنشط سوق الإصدار بقيامه بكل عمليات الدعاية والإشهار لأي شركة قامت بإصدار أوراق مالية، ومن أهم الشركات التي يتعامل معها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج هي شركة بيو فارم، حيث حقق معها أرباح طائلة فاقت 35 مليار دينار، وحصل على المرتبة الثالثة وطنيا من حيث البنوك الأكثر نجاحاً في عملية تنشيط إصدارات الشركة وتمت هذه العمليةّ أثناء طرح شركة بيو فارم لبيع أسهمها وسندتها على مستوى البنوك وجاءت هذه العملية وفق مراحل:

- ✓ اتصال شركة بيوفارم بالمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تقع في الجزائر العاصمة وتم عقد اتفاقية بيع أسهمها مقابل فائدة لكلا الطرفين؛
- ✓ قيام المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمراسلة كل المجمعات الجهوية للاستغلال لغرض بيع أسهم شركة بيو فارم؛
- ✓ عند وصول الطلب إلى المديرية الجهوية للاستغلال ببرج بوعريريج قام هذا البنك بدور الدعاية والإشهار لهاته العملية عن طريق: قصاصات إعلانية، أعمدة إشهارية، إعلانات وعقد جلسات مع عملائه ذوي الفائض المالي.

إن النجاح الكبير الذي حققته هذه التجربة أدى إلى تحفيز باقي الشركات بالقيام بعمليات الإصدار لأوراقها المالية وعرضها على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج، وتحفيز أيضا للباقي العملاء على استثمار فوائض أموالهم في العديد من عمليات الشراء لهذا النوع من الأسهم.[3]

[1] المادة 03 من النظام 03-02، المتعلق بنشاط مسك الحسابات وحفظ السندات، المؤرخ في 18 مارس 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 73، ص20.
[2] بلعباس نادية، ضبط نشاط البورصة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتورا، تخصص قانون الأعمال والملكية الفكرية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2020-2021، ص104.
[3] مقابلة مع أحد إطارات البنك.

ثانياً: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنشيط سوق التداول

يكمن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنشيط سوق التداول من خلال نوعين من العمليات الأول عمليات لحساب عملائه والثاني عمليات لحسابه الخاص.

- **عمليات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لحساب عملائه:**

ينفذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كل عمليات البيع والشراء للأسهم والسندات ويمارس فيها دور الوساطة ويدخل في مقصورة التداول بصفة (IOB) وفق القرار رقم 04-023 بتاريخ 20 ديسمبر 2004 المعتمد من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، ويجري كل المهام المنصوص عليها في المادة 07 من القانون 03-04 لاسيما النشاطات التالية:

- ✓ التفاوض لحساب الغير والإرشاد في مجال توظيف القيم المنقولة؛
- ✓ التسيير الفردي للحافظة بموجب عقد مكتوب؛
- ✓ تسيير حافظة هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة؛
- ✓ توظيف القيم المنقولة والمنتجات المالية.

- **تنفيذ الأوامر لحساب العملاء:**

لا يمكن لأي عميل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يقوم بعمليات البيع والشراء في بورصة الجزائر إلا بتدخل البنك كوسيط، وكل عميل يريد بيع أو شراء أوراق مالية في البورصة يتقدم للمديرية الجهوية للاستغلال لولاية برج بوعريريج، حيث تتم العملية سواء بيعاً أو شراءً عبر الخطوات التالية:

- ✓ فتح حساب بنكي بالوثائق التالية: (عقد ازدياد، شهادة إقامة، صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية، 02 صور شمسية).
- ✓ فتح حساب التداول هو عبارة عن حساب استحدث مع تغير الطابع المادي للأوراق المالية ويسجل فيه دخول للأوراق المالية ويفتح هذا مقرون بحساب نقدي وذلك بمليء استمارة الفتح وتوقيع اتفاقية حساب تحدد فيه مبادئ سير الحساب؛
- ✓ تقديم طلب بالعملية المستهدفة موقعاً من قبل المعني، فإذا كان الطلب بتضمن البيع يُرفق الملف بورقة الأمر بالبيع وإذا كان الطلب يتضمن الشراء يصحب بورقة الأمر بالشراء، والأمر للبورصة هو أمر بشراء أو بيع سندات يأمر به زبون يدعى" مُصدر الأمر" وسيطاً مؤهلاً (ماسك حسابات_حافظ أو وسيط في عمليات البورصة) يقوم بإرساله فوراً إلى السوق ويتأكد من تنفيذه[1]، ومن أجل حسن تنفيذه يجب أن يشتمل أمر للبورصة على البيانات التالية: [2]
  - اتجاه العملية: حيث أنه في كل عملية يجب أن يبين فيم المستثمر إذ ما كانت العملية هي بيع أو شراء؛

[1] الاستعلام عن الأوامر للبورصة، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، 2004.
[2] أنظر المرجع نفسه.

- خصائص السند: أي طبيعة الورقة المالية المراد التعامل بها، أي بيان هل هي سندات رأس المال أو سندات دين والشركة المعنية في كل حالة؛
- عدد السندات المطروحة للتداول: أي تحديد عدد الأوراق المالية المراد التعامل بها بيعاً أو شراءً؛
- حد السعر: أي بيان ما إن كان الأمر ذو السعر المحدود وهو الذي يحدد بموجبه المستثمر السعر الأقصى الذي هو مستعد لدفعه لشراء السندات، أو السعر الأدنى الذي يبيع به السندات، أو بالسعر الأحسن حيث لا يُقيد المستثمر في هذه الحالة السعر بل يترك الصلاحية للوسيط لاختيار السعر المناسب؛
- مدة صلاحيته: وهنا نجد الأمر بصيغة "ممكن الرجوع فيه" حيث يكون الأمر صالحاً إلى غاية الحصة الأخيرة من تسعيرة الشهر المدني الذي أرسل فيه إلى الوسيط في عمليات البورصة، أو الأمر "لليوم" وهو الذي يكون صالحاً فقط أثناء حصة البورصة التي تلي إرساله إلى الوسيط، كما قد يكون بصيغة "الأمر للتنفيذ" حيث لا يُقيد فيه أي تحديد لصلاحيته وتبقى مدته في السوق محدودة بثلاث أسابيع، كما قد يكون الأمر ذو مدة محدودة يشتمل على تاريخ محدد للصلاحية مدته القصوى ثلاثون يوم.

وتجدر الإشارة أنه في حالة غياب البيانات المتعلقة بمدة صلاحية الأمر يعتبر حينها أمرا لليوم بالنسبة للوسيط.

عند إتمام كل هذه الخطوات يباشر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لبرج بوعريريج بعملية إرسال ملف العميل إلى المديرية الجهوية في الجزائر العاصمة والتي بدورها تحول هاته العملية بعد التحقق من صحة ووجود كل الوثائق المنصوص عليها في التعليمة الخاصة إلى DTMC قسم الخزينة وسوق رأس المال ليتم بعد ذلك اجراء العمليات البيع أو شراء للأوراق المالية على حسب طلب العميل في البورصة. وكل عملية بيع أو شراء ينفذها البنك للعميل يتقاضى عليها عمولة تطبيق لما جاء في المادة 37 من النظام رقم 15-01 والتي نصت على: يتقاض الوسطاء في عمليات البورصة بعنوان العمليات والمقدمة للزبائن عمولات تعلق تعريفاتها داخل محلات الوسطاء أو المتفق عليها تعاقديا مع الزبائن.

- **السمسرة:** يمارس بنك التنمية مهنة السمسرة بصفة مؤقت في حالة تحقيق أحسن سعر ممكن لتفاوض لعملية البيع أو الشراء لتحقيق أفضل عائد للعميل ولكنه ليس من الممكن أن يمارس هذه المهنة بصفة دائمة لأن القانون الجزائري يمنع ممارستها داخل البورصة.
- **إدارة المحفظة:** يتم تشكيل المحفظة المالية للعميل من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لكل عميل عجز عن تشكيل محفظة مالية مناسبة تساعده على تبني استراتيجية مناسبة للاستثمار ومع مراعاة حالته المالية وإدارتها بتوفير جميع المعلومات عن الأوراق المالية والشركات المصدرة لها ونوعها وسعرها ومن هي الأفضل

فعلى سبيل المثال تقدم عميل لبنك التنمية الفلاحية لبرج بوعريريج لشراء أوراق مالية وهو طالب جامعي دخله عادي تم نصحه بشراء أسهم صيدال لأنها الأقل سعر في السوق وأما العميل الثاني له فوائض مالية فتم إرشاده بشراء أسهم بيوفارم ذات الأعلى سعر و الأكثر فائدة.[1]

ثالثا: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية لحسابه الخاص

لا يجري بنك الفلاحة والتنمية الريفية أي عملية بيع أو شراء للأوراق المالية لحسابه الخاص وهذا يرجع للأسباب التالية:

- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن مؤسسة مالية ذات طابع ربحي وليست ذات طابع استثماري؛
- ✓ رأس ماله تتملكه الدولة كليا ويصنف ضمن البنوك العمومية وليس ببنك خاص؛
- ✓ عدم وجود قوانين وتشريعيات تسمح للبنوك التجارية في الجزائر باستثمار فوائض أموالها في شراء الأسهم والسندات؛
- ✓ قرار وطني للبنوك العامة ألا تستثمر أموالها في الأوراق المالية خوف من الإفلاس وضياع أموال الدولة؛
- ✓ يفضل بنك الفلاحة والتنمية الريفية استثمار فائض أموالها في منح قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة أجل تعود عليه بفائدة أفضل من استثمارها في الأوراق المالية.

ولكن في سنة 2016 قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشراء سندات الخزينة بأمر إلزامي من الدولة بقرار من وزير المالية بسبب وجود عجز في الميزانية العامة للدولة وأجرى بنك التنمية الفلاحية عملية شراء هذه السندات عن طريق اقتطاع مبلغ أرباحه الموزعة للعمال بمبلغ 10.000 DA وكانت مدة السندات من 03 سنوات إلى 05 سنوات، فالسندات ل 03 سنوات معدل كبونها 3% اما السندات ل 05 معدل كبونها 5% ويتم استحقاق كل الفوائد على هذه السندات كل نهاية سنة ويسدد مبلغها من طرف الخزينة العمومية. [2]

[1] مقابلة مع أحد إطارات البنك.
[2] المرجع نفسه.

المطلب الثالث: سبل تفعيل دور البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية الجزائرية

لم تشهد سوق الأوراق المالية الجزائرية (بورصة الجزائر) أي تطورات خلال السنوات السابقة مما زاد من ضعفها ونفور المستثمرين منها، وهذا راجع لعدة أسباب منها ما يتعلق بالبورصة في حد ذاتها ومنها ما يتعلق بالبيئة الاقتصادية والاستثمارية والتشريعات المتصلة بها والثقافة الادخارية عموماً، إلا أنه يمكن الاستفادة من الخبرات الكبيرة للبنوك التجارية في الجانب المالي من جهة والموارد المالية التي تتمتع بها من جهة أخرى في تفعيل وتحسين وضع سوق الأوراق المالية الجزائرية وما سيترتب عنه من تحسن في الجوانب الادخارية والاستثمارية بالتبعية، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب.

أولا: سبل متعلقة بتنشيط البورصة في حد ذاتها

لا تزال سوق الأوراق المالية الجزائرية ضعيفة بالرغم من الإجراءات والتعديلات التي قامت بها السلطات المعنية من أجل تفعيلها[1]، ويرتبط ضعفها بالجانبين الأساسين لأي سوق مالية وهما جانبي العرض والطلب، ويمكن من أجل إعادة تفعيلهما تقديم مقترحات وسبل لتحقيق ذلك من خلال تنشيط هذين الجانبين على النحو التالي:

- **تنشيط جانب العرض:** من المعروف في بورصة الجزائر أنها تحتوي على عدد قليل جدا من الشركات الكبيرة وشبه غياب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع لمجموعة من الأسباب نذكر أهمها:
  - ✓ شروط الإدراج التي يصعب على الشركات الجزائرية تحقيقها، وعليه يجب إعادة النظر في تلك الشروط وإعادة تكييفها حسب قدرة وخصوصيات الشركات الجزائرية بغية زيادة العدد المدرج منها في البورصة؛
  - ✓ قلة الحوافز لاسيما الضريبية منها، لذا ينبغي العمل على إعفاء الشركات من بعض الالتزامات أو الضرائب التي تكون سبب في نفورها من البورصة، وتكون بهذا قد نشطت جانب جد مهم وهو زيادة العرض في البورصة.
- **تنشيط جانب الطلب:** أما بالنسبة لجانب الطلب الذي يمثله المستثمرون فنفسر قلة تعاملاتهم في مجال الأوراق المالية بأنه راجع لمجموعة من الأسباب:
  - ✓ قلة الإفصاح المالي من قبل الشركات وعدم نشرها للقوائم المالية اللازمة لتوضيح الوضعية المالية للشركة للمعنيين بها، هذا ما يؤدي لإبعاد المستثمرين وقلة الطلب على أوراقها المالية، لذا وجب نشر معلومات كافية عن الشركات المتداولة بهدف تعزيز ثقة المستثمرين وبذلك زيادة الاستثمارات وبطريقة أوضح نقول زيادة الطلب في البورصة.

[1] حنان شلغوم، تفعيل بورصة الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، جوان 2021.

- ✓ ضعف الثقافة الادخارية لدى أفراد المجتمع الجزائري، فأغلبهم يوجهون فوائضهم المالية لادخارها في شكل ممتلكات إما عقارات أو تخزينها في شكل ذهب، هذا راجع لقلة المعرفة بوجود سبل أخرى للاستثمار كالاستثمار في الأوراق المالية بسبب قلة الإشهار والتوعية من طرف الجهات المعنية، هذا ما يستلزم النظر في الجانب التوعوي والإشهار للاستثمار في الأوراق المالية لجذب الطلب على الأوراق المالية.
- ✓ ضعف الهيكل المؤسساتي المرافق للمستثمرين من بيوت الخبرة لتقديم الاستشارات القانونية والمالية والفنية، وغياب مؤسسات تقييم الشركات المتعلقة بمتابعة التطورات الاقتصادية والمالية للشركات، لذا لا يوجد من يستند عليه المستثمرون في عملية الاستثمار في الأوراق المالية فمن البديهي إذ ما تواجدت وأنشأت هذه المؤسسات ستكون هناك نشاط أوسع لعمليات شراء وبيع الأوراق المالية.
- ✓ قلة الفوائض المالية لدى الأفراد وما ينجر عنه من عدم إمكانية الاستثمار وفقا لمبادئ التنويع في الاستثمارات وعدم القدرة على استغلال الفرص الاستثمارية فور ظهورها.

من خلال تحقيق هذا يمكن أن ينتعش جانب الطلب على الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية.

ثانيا: سبل متعلقة بتفعيل دور ونشاط البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية

في ظل غياب المؤسسات المتخصصة في المرافقة وبيوت الخبرة والاستشارة القانونية والمالية وكذا مؤسسات تقييم الشركات فيما يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية، لعبت البنوك التجارية بطريقة غير مباشرة جزء من دور هذه المؤسسات في الجانب المالي لا سيما في الاستثمارات في الأوراق المالية من مرافقة وتقديم المشورة والإشراف على العمليات التي تخص الأوراق المالية، إلا أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق الأهداف المرجوة لذا نقترح آليات أخرى لتفعيل نشاط البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية من خلال ما يلي:

- **استغلال الفوائض المالية المتاحة لدى البنوك:**

على الرغم من أن البنوك التجارية الجزائرية تحقق فوائض مالية معتبرة إلا أنها لم تستثمر في الأوراق المالية من قبل، يرجع سبب عدم استثمارها في الأوراق المالية للقوانين التي لم تسمح لها بهذا خاصة وأن معظم البنوك التجارية الجزائرية هي بنوك رأس مالها مملوك للدولة فلا تقوم بالاستثمار في هذا المجال لحسابها الخاص خوفا من مواجهة مخاطر الخسارة، بمعنى أن البنوك التجارية لا تلعب دور المستثمر في البورصة بسبب القوانين التي تمنعها من ذلك حسب ما أوضحه إطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي كان محل الدراسة الميدانية، إلا في حالات نادرة بأمر من السلطات تتصل بالاستثمار في سندات الخزينة، وبالتالي يجب تغيير هذا المنظور بإعادة النظر في الجانب القانوني الذي يشكل عائق لها والسماح لها بتشكيل محافظ مالية منوعة تستفيد من عوائدها الدورية

وتحتاط بها لمواجهة الأزمات من جهة، والمساهمة في تنشيط السوق وتشجيع باقي الراغبين في الاستثمار نحو التوجه لتوظيف فوائضهم المالية في الأوراق المالية من جهة أخرى؛

- **تمكين البنوك من تغطية احتياجاتهم التمويلية عن طريق البورصة:**

لم يسبق لأي بنك منذ نشأة سوق الأوراق المالية الجزائرية أن قام بفتح رأس ماله بإصدار أسهم ولا حتى سندات بحجة أن البنوك التجارية الجزائرية رأس مالها مملوك للدولة، وإن كانت هذه الحجة قد تكون لها مبرر بالنسبة لبعض البنوك العمومية في جانب الأسهم، إلا أن بقية البنوك الأخرى لا تملك مبرر كافي للامتناع عن ذلك، كما أن الإصدار عن طريق السندات لا يرتبط بكونها عامة أو خاصة بل هو متاح لجميع الهيئات، إنما قد يرجع الأمر إذن إلى ضعف ثقة هذه البنوك في السوق المالية الجزائرية وهذا ينجر عنه نفور المستثمرين الأقل خبرة والأقل فوائض مالية، ولتطوير هذا الجانب المهم، يمكن أن يدخل البنك التجاري في البورصة كشركة مصدرة باتخاذه شكل شركة مساهمة تقوم بإصدار أسهم وسندات لتوسيع نشاطها وتلبية احتياجاتها التمويلية، فيقوم ككل الشركات بالإدراج في البورصة وطرح إصداراته للاكتتاب والتداول وبهذا يكون قد ساهم في زيادة الإصدارات في البورصة وتنويع منتجاتها وجذب وتحفيز المستثمرين وزيادة النشاط في البورصة.

- **توسيع نطاق تدخل البنوك التجارية في مجال الوساطة والاكتتاب:**

حيث أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الرغم من نشاطه المعتبر في مجال الأوراق المالية من مرافقة واكتتاب وتداول، إلا أنه يقتصر دوره على عدد محدود من التدخلات وبالأخص العمليات على شركة بيوفارم رغم وجود شركات أخرى، فمن الممكن أن يولي الشركات الأخرى أهمية لمساعدتها على تطوير وتحسين إصداراتها لكون البنك وسيط وذو خبرة في المجال، لا يقتصر هذا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقط بل يشمل كل البنوك التجارية الجزائرية.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تم تقديم دراسة تخص البنك الذي وقع اختيارنا عليه المتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، حيث تم التعرف على نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه وأهدافه بالإضافة إلى هيكلته، وبما أن موضوع دراستنا يخص العمليات على الأوراق المالية تطرقنا لتبيان دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذا المجال وكيفية تدخله في إدارة سوق الأوراق المالية الجزائرية وفي تنشيط كل من سوق الإصدار وسوق التداول، ومن خلال ما تم تناوله توصلنا إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية له عمليات معتبرة في مجال الأوراق المالية مقارنة بالبنوك الأخرى، وعلى الرغم من أنه يشرف على عدة عمليات لحساب عملائه إلا نشاطه في حسابه الخاص لا يزال مقتصر على الشراء الإلزامي لسندات الخزينة، ولتفعيل دور هذا البنك أكثر في جانب الأوراق المالية تم اقتراح بعض السبل لتفعيل دوره في ذلك.

الخاتمة

لقد شهد النشاط البنكي في الجزائر على غرار مختلف دول العالم تطوراً كبيراً في العمليات التي يقوم بها والخدمات التي يقدمها، فبالإضافة إلى العمليات التقليدية التي يمارسها منذ القدم من تلقي الودائع وتقديم القروض وغيرها، أصبح ينشط في معاملات جديدة ومتعددة مواكباً للتطور الاقتصادي، ومن بين هذه النشاطات نذكر تعاملاته فيما يخص الأوراق المالية لاسيما أدوات الملكية المتمثلة في الأسهم وأدوات المديونية المعروفة بالسندات والأنواع التي تندرج تحت كل منها.

إن نشاط البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية يولد علاقة مباشرة بين البنوك التجارية والبورصة المعروفة بسوق الأوراق المالية التي تنقسم بدورها لسوق أولية أي سوق الإصدار التي تصدر فيها الأوراق المالية لأول مرة وسوق ثانية تتمثل في سوق التداول التي يتم فيها تداول الأوراق المالية التي أصدرت من قبل.

تقوم البنوك التجارية بعدة عمليات في البورصة سواءً في قسمها الأول الخاص بالإصدار أو قسمها الثاني الخاص بالتداول، بل إنها من أهم المتدخلين فيها سواء في الإدارة أو في دور الوساطة فيما بين المستثمرين في الأوراق المالية، حيث أنها تتوسط عمليات الإصدار والتداول في البورصة وتشرف على عمليات الإصدار وأوامر البيع والشراء، كما تقوم بالاستثمار في الأوراق المالية إما لحسابها الخاص أو لحساب عملائها وإن كان أغلب تعاملاتها في هذا المجال يكون لحساب العملاء.

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحدا من أهم البنوك الرائدة في الجزائر، سواء في نشاطاتها الأساسية أو في نشاطاتها الثانوية، وعلى رأسها التعامل في الأوراق المالية حيث يلعب هذا البنك دورا محوريا في العديد من العمليات الخاصة بالأوراق المالية، كمرافقته للشركات في عملية الإصدار لاسيما شركة بيوفارم، كما أنه يساهم في العديد من عمليات البيع والشراء لعدد معتبر من المتعاملين.

- **نتائج اختبار الفرضيات:** بعد معالجة الفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:
  - **الفرضية الأولى:** تحتل البنوك التجارية الجزائرية مكانة محورية في سوق الأوراق المالية.

للبنوك التجارية الجزائرية مكانة محورية وذلك لانها تدخل في إدارة البورصة كأهم أحد المؤسسين و المساهمين في كل من شركة تسيير القيم المنقولة والمؤتمن المركزي للسندات وتشرف على العديد من المهام في كليهما من تنظيم فعلي لعمليات الادراج، التنظيم المادي لحصص التداول وإدارة التسعيير، نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة، حفظ السندات ونشر المعلومات المتعلقة بالسوق؛ وعليه فان الفرضية الاولى صحيحة.

  - **الفرضية الثانية:** يظهر دور البنوك التجارية الجزائرية في مجال الأوراق المالية من خلال التعامل لحساب العملاء والتعامل لحسابها الخاص.

يظهر دور البنوك التجارية الجزائرية في مجال الأوراق المالية لحساب عملائها ولحسابها الخاص؛ في حساب عملائها يتمحور دورها في دور الوساطة وتمارس عدة نشاطات منها التفاوض لحساب الغير، تنفيذ أوامر البيع والشراء للعملاء، إدارة محفظة الأوراق المالية للعملاء؛ أما لحسابها الخاص تقوم بتوظيف أموالها الفائضة من

خلال شراء وبيع الأوراق المالية، تنويع الأوراق المالية وهذا في ما يخص محفظة الأوراق المالية، وعليه فإن الفرضية الثانية صحيحة.

- **الفرضية الثالثة:** هناك عدة أنواع من الاوراق المالية التي يتم التعامل بها من قبل البنوك التجارية الجزائرية حسب ما توفره سوق الأوراق المالية.

إن البنوك التجارية الجزائرية تتعامل بعدة اوراق مالية في سوق الاوراق المالية منها ماهو مرخص التعامل به ومنها ماهو متداول به فعلا ، بالنسبة للاوراق المالية المرخص التعامل بها تتمثل في أدوات الملكية الاسهم بأنواعها ، أدوات المديونية سندات بأنواعها ، أدوات هجينة (سندات المساهمة و سندات الاستثمار) بالاضافة إلى صكوك هيئات التوظيف الجماعي، أما الاوراق المالية المتداول بها فعلا فهي سندات رأس المال كاداة ملكية أما في أدواة المديونية نجد سندات الشركات وسندات الخزينة كنوع في سندات الحكومة؛ وعليه فان الفرضية الثالثة صحيحة.

- **الفرضية الرابعة:** يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من أهم البنوك التجارية الناشطة في مجال الأوراق المالية بالجزائر.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو البنك الرائد في مجال الأوراق المالية في الجزائر فهو يجري عدة مهام في سوق الأوراق المالية من خلال دوره في كل من إدارة البورصة و تنشيط سوق الاصدار والتداول،ففي إدارة البورصة يدخل كأحد أهم المؤسسين والمساهمين برأس مال قدره 02 مليون دينار في كل من شركة تسيير بورصة القيم المنقولة و المؤتمن المركزي للسندات والاشراف على كل عمليات الدعاية والاشهار لتنشيط سوق الاصدار أما في سوق التداول يكمن دوره من خلال نوعين من العمليات لحسابه الخاص ولحساب عملائه فلحساب عملائه يمارس دور الوساطة وينفذ جميع أوامر البيع والشراء ويشكل محفظة مالية للكل عميل عجز عن ذلك لتبني إستراتيجة مناسبة للاستثمار اما لحسابه الخاص فلا يجري اي عملية بيع شراء الا في حالة وجود عجز في الميزانية العامة يقوم بشراء سندات الخزينة؛ وعليه فإن الفرضية الرابعة صحيحة.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم تناوله في الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي بهدف الوصول للإجابة على الإشكالية المطروحة توصلنا إلى جملة النتائج التالية:

- تتدخل البنوك التجارية الجزائرية في إدارة البورصة كمساهم ومسير في كل من شركة تسيير القيم المنقولة والمؤتمن المركزي وتخضع لكل قوانين لجنة تسيير عمليات البورصة وتنظيمها؛
- تتعامل البنوك التجارية الجزائرية بالأوراق المالية وذلك عن طريق الإشراف على عمليات الإصدار للشركات والعملاء وتنفيذ أوامر البيع والشراء؛
- تشرف البنوك التجارية على كل عمليات الإشهار والدعاية لأي شركة تنشط في البورصة لتنشيط الإصدار؛
- تعتمد البنوك التجارية الجزائرية دور الوساطة في كل عمليات البيع والشراء في بورصة الجزائر؛

- إن الأوراق المالية المتعامل بها في البنوك التجارية في الغالب تكون لحساب العملاء وليس لحسابها الخاص؛
- تنحصر عمليات البنوك التجارية الجزائرية لحسابها الخاص في شراء سندات الخزينة وفي حالة أمر ملزم من الحكومة الجزائرية يرتبط بعجز في الميزانية العامة؛
- يتدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل كبير في سوق الأوراق المالية، سواء في سوق الإصدار أو في سوق التداول؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو المشرف على عمليات الإصدار خاصة المتعلقة بشركة بيوفارم، سواء في مرحلة ما قبل الإدراج أو ما بعد الإدراج؛
- يمارس بنك الفلاحة والتنمية الريفية دور الوساطة في سوق التداول لعديد من المتعاملين من عملائه ذوي الحسابات البنكية المفتوحة على مستواه.

الاقتراحات: بناءً على النتائج السابقة المتوصل إليها، يمكن أن نقدم بعض من المقترحات التي من شأنها المساهمة في تفعيل دور البنوك في مجال سوق الأوراق المالية.

- فتح المجال أمام البنوك التجارية لتوسيع رأس مالها عن طريق سوق الأوراق المالية، أو تلبية احتياجاتها المالية، خاصة بالنسبة للبنوك الخاصة، وفتح المجال لخوصصة بعض البنوك العمومية؛
- إمكانية تشكيل محافظ مالية منوعة من خلال استغلال فوائضه المالية في مختلف الأوراق المالية التي تتيحها السوق؛
- المساهمة في تطوير مؤسسات مختصة في مجال الأوراق المالية، لاسيما في تقديم الاستشارات وتقييم المؤسسات؛
- توسيع حجم تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تعاملاته بالأوراق المالية لاسيما مرافقة عمليات الإصدار لتشمل شركات أخرى إلى جانب شركة بيوفارم؛
- توسيع فئات المتعاملين التي يتعامل لصالحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سوق التداول غير ذوي الحسابات البنكية المفتوحة على مستواه.

آفاق الدراسة: رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- متطلبات تطوير بورصة الجزائر بالاستعانة بالبنوك التجارية؛
- كيفية إعادة هيكلة بورصة الجزائر وسبل تفعيلها؛
- دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار في الأوراق المالية؛
- كيفية تفعيل التعامل بالعملات الرقمية في البنوك التجارية الجزائرية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- أحمد بن محمد الخليل، الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار أبن الجوزي.
- شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار هومة،34 حي الابرويار–بوزريعة–الجزائر،2005.
- صلاح السيد جودة، بورصة الأوراق المالية علميا–عمليا، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2000.
نادية فضيل شركة الأموال في القانون الجزائري الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائرية، الساحة المركزية بن عكنون –الجزائر–،2007.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية،2010.
- عبد الغفار حنفي آخرون، الأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر،2006.
- محمود سحنون، دروس الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2003 .
- مصطفى يوسف كافي، تحليل وإدارة بورصة الأوراق المالية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا.
- نادية فضيل شركة الأموال في القانون الجزائري الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائرية، الساحة المركزية بن عكنون –الجزائر–،2007.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- أحلام عنكوش، سوق الأوراق المالية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة ام البواقي، 2013–2014.
- أوصغير الويزة، إقتصاد بنكي، مطبوعة موجهة لسنة الثالثة ليسانس، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج،2018–2019.
- بلحنيش عبد الرحمان، محاضرات مقياس النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد أكلي أولحاج، البويرة، 2020–2021.
- بلعباس نادية، ضبط نشاط البورصة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتورا، تخصص قانون الأعمال والملكية الفكرية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2020–2021.
- بوبكر رواغة، لزهردهينة، لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها في ظل التشريع الجزائري مفهومها و مهامها،مذكرة ماستر، تخصص قانون إداري،جامعة محمد خيضر،بسكر،2021–2022.
- بوعبد الله إسماعيل وعامر ناجي، دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2019–2020.
- بوعبيدة عبد الوهاب، مكاوي شروق، لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة ودورها في مراقبة السوق، مذكرة ماستر، تخصص قانون إداري، جامعة العربي التبسي، تبسة،2020–2021.
- بوعلي دليلة، إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية –دراسة مقارنة –، مذكرة ماستر، تخصص مالية وادارة مخاطر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014–2015.

- بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005.
- بومدين محمد، المنافسة البنكية بين البنوك العمومية والخاصة، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار،2017-2018.
- حمديش المجيد، النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر 2011،03-2012.
- رتيبة بركبية، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007-2012)، مذكرة ماستر،
- زواوي فضيلة، أثر تعديلات، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد05، العدد01-مارس2021.
- سعدون عائشة، ممارسة إدارة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الخاصة الأجنبية دراسة مقارنة، مذكرة ماجيستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة،2014-2015.
- سميحة بن يحياوي، دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014_2015.
- سهام ساحلي، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي،2017-2018.
- شرياق رفيق، أسواق مالية، مطبوعة بيداغوجية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة،2017-2018.
- شليط على وبومراو محند، النظام القانوني للأسهم والسندات، تخصص قانون الأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية،2017-2018.
- صالح بوزطوطة، نظام البورصة في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر شعبة الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013\2014.
- صديقي سامية، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن في الجزائر، تخصص مالية وبنوك، جامعة درارية، أدرار، 2015-2016.
- عبد الواحد غردة، محضرات في الاقتصاد البنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة.
- غانم ماجد، دور البنوك التجارية في تمويل القروض الاستهلاكية دراسة حالة ترست بنك الجزائر – وكالة بسكرة –، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.
- فاطمة زوخ، دور السندات الحكومية في تعبئة المدخرات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018_2019.
- لطرش مهدي، وقرميش حمزة، النظام القانوني لتداول القيم المنقولة في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد بن صديق يحيى، جيجل،2018-2019.
- مسعى سميرة، تسعير القروض المصرفية، شهادة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

- أحمد عبد الحفيظي وسلماني عادل، كيفية تقييم الأوراق المالية الأسهم والسندات في سوق رأس المال، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثاني، 2014/12/25.
- بن شنوة فريدة، واقع السوق المالي في الجزائر وآفاق تطوير فعاليته في ظل التغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد:12، العدد:13، ديسمبر 2016.
- بن منصور موسى ومانع سهام، خدمات البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية (دراسة حالة بنك الراجحي السعودي)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 01، السنة 2020.
- حنان شلغوم، تفعيل بورصة الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، جوان 2021.
- زهراء نواصريه، أنواع الأسهم وموقف المشرع الجزائري منها، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 02،2008.
- زواوي فضيلة، أثر تعديلات، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد05، العدد 01-مارس2021.
- عبد الحفيظي وسلماني عادل، كيفية تقييم الأوراق المالية الأسهم والسندات في سوق رأس المال، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثاني، 2014/12/25.
- عبد الوهاب شام، عمار رودة، طبيعة سوق الأوراق المالية الجزائرية: حلول ومشكلات، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 01، العدد 02.

رابعا: التشريعات القانونية

- قانون رقم 90-10، المتعلق بقانون النقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990، العدد 16.
- المادة 715 مكرر 62 من المرسوم التشريعي 93-10، الخاص بلجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، المؤرخ في 23 ماي 1993، الجريدة الرسمية للجزائرية.
- تسيير القيم المنقولة، المؤرخ في 18 مارس 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77.
- المادة 25 من النظام 05-01، الخاص بلجنة تنظيم عمليات البورصة.
- المادة 02 من النظام 15-01، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، المؤرخ في 15 أفريل 2015، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- المادة 18 من النظام رقم 15-01، الخاص بلجنة تنظيم عمليات البورصة، المؤرخ في 15 أفريل 2015، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- المادة 03 من النظام 03-02، المتعلق بنشاط مسك الحسابات وحفظ السندات، المؤرخ في 18 مارس 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 73.

- المادة 03 من النظام رقم 97-01 والمعدل والمتمم بموجب النظام 03-04، المتعلق بمساهمات رأس مال في شركة في شركة تسيير القيم المنقولة، المؤرخ في 18 مارس 2003، الجريدة الرسمية، العدد 73.
- المادة 05 و07 من قانون 04/03، الخاص بلجنة تنظيم عمليات البورصة، المؤرخ في 17 فيفري2003، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- المادة 02 من النظام 03-05، المتعلق بمساهمات رأس المال الاجتماعي للمؤتمن المركزي، المؤرخ في 18 مارس 2003، الجريدة الرسمية، العدد 73.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- https ://badrbanque.dz/ar/. /
- https ://www.arabnak.com/
- https ://www.cnepbanque.dz/presentation.php
- https ://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=152
- https ://books4arab.me

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	**V**
قائمة المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**II**
قائمة الأشكال	**III**
مقدمة	أ_د
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية وسوق الأوراق المالية الجزائرية	**04**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية الجزائرية	**06**
المطلب الأول: التطور التاريخي للبنوك التجارية الجزائرية	**06**
المطلب الثاني: تعريف وأنواع البنوك التجارية الجزائرية	**08**
المطلب الثالث: آلية عمل البنوك التجارية الجزائرية	**13**
المبحث الثاني: ماهية سوق الأوراق المالية الجزائرية	**15**
المطلب الأول: تاريخ ومراحل نشأة سوق الأوراق المالية الجزائرية	**15**
المطلب الثاني: المتدخلون في بورصة الجزائر	**17**
المطلب الثالث: طبيعة الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية الجزائرية	**26**
المبحث الثالث: مجالات تدخل البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية	**34**
المطلب الأول: المجالات العامة لتدخل البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية	**34**
المطلب الثاني: شروط الإدراج في سوق الأوراق المالية الجزائرية	**38**
المطلب الثالث: عمليات البنوك التجارية في مجال الأوراق المالية	**41**
خلاصة الفصل الأول	**46**
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج	**47**
المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج	**49**
المطلب الأول: تاريخ ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج	**49**

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج	**50**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج	**51**
المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سوق الأوراق المالية الجزائرية	**57**
المطلب الأول: عمليات بنك الفلاحة والتنمية والريفية في إدارة البورصة	**57**
المطلب الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية والريفية في تنشيط سوق الأوراق المالية	**58**
المطلب الثالث: سبل تفعيل دور البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية الجزائرية	**62**
خلاصة الفصل الثاني	**65**
الخاتمة	**66**
قائمة المراجع	**71**
فهرس المحتويات	**74**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية على ضوء تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث تم الاعتماد على أسلوب المقابلة مع عدد من إطارات البنك محل الدراسة كأداة لجمع المعلومات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمحورت حول أن دور البنوك التجارية الجزائرية في سوق الأوراق المالية يكمن في إدارة البورصة وتنشيط سوق التداول والإصدار، فهي تدخل في إدارة البورصة كأحد أهم المؤسسين والمساهمين وفي سوق الاصدار تساهم في جميع عمليات الاشهار والدعاية وأما في تنشيط سوق التداول تمتهن مهنة الوساطة وتشرف على جميع عمليات بيع وشراء الأوراق المالية لحساب العملاء.

الكلمات المفتاحية: عمليات البنوك التجارية الجزائرية، الأوراق المالية، سوق الأوراق المالية الجزائرية.

Abstract :

This study aimed to clarify the role played by the Algerian commercial banks in the stock market in the light of the experience of the Bank of Agriculture and Rural Development, and for that, both the descriptive analytical approach and the case study approach were relied upon, whereby the interview method was relied upon with a number of executives of the bank in question. The study as a tool for collecting information.

The study reached several results centered around that the role of the Algerian commercial banks in the stock market lies in the management of the stock exchange and the revitalization of the trading and issuance market. She enters the management of the Stock Exchange as one of the most important founders and shareholders, and in the issuance market, she participates in all publicity and publicity operations. As for activating the trading market, she is a brokerage profession and supervises all the buying and selling of securities for the account of clients.

Keywords: Algerian commercial Bank Operations, Securities, Algerian stock market.